الحدث

في الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يتمسك باحتلال محور فيلادلفيا، يبدو أن ولادة مشروع جديد لاتفاق وقف العدوان على قطاع غزة تقترب، مع حديث مسؤول من حماس عن اسبوعين حاسمين للوصول إلى هذا الأمر

مشروع «بايدن 2»

حماس تتوقع مفاوضات لأسبوعين ينسحب منها الأميركيون إن فشلت

فلسطيني يتفقد الأضرار الناجمة عن هجوم إسرائيلي على منطقة أصداء في خانيونس أمس (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

للحديث تتمة...

الانتخابات الجزائرية... من يصوت لمن؟

عثمان لحياني

إذا تمّ تجاوز النقاش حول النتائج المحتملة للانتخابات الرئاسية في الجزائر من حيث ترتيب المرشحين، يبقى السؤال الذي يشغل المرشحين أنفسهم والأحزاب، والنخب المنشغلة بالحقل الانتخابي أو المشتغلة عليه أساساً في انتخابات السبت المقبل، متعلقاً بمدى تحقيق معدل تصويت مكافئ للجهد الذي بُذل لإقناع الجزائريين بالمشاركة في التصويت، بغض النظر عن اختياراتهم ولو بورقة بيضاء. صحيح أن السلطة السياسية في الجزائر تجاوزت، منذ عقد تقريباً، عقدة معدل التصويت (الانتخابات بمن حضر)، طالما أنه لا يوقف تفعيل النتائج، لكن نسبة التصويت هذه المرة ليست مجرد طموح سياسي، أو غاية بهدف تعزيز شرعية المؤسسة الرئاسية فحسب، بقدر ما هي عنوان سياسي على درجة من الحساسية لجهة الظروف التي تجري فيها الانتخابات محلياً وإقليمياً، وعلى درجة من الخطورة بالنسبة للدلالات السياسية بما هي مؤشر يمكن أن يحكم على كامل المسار القائم. في انتخابات عام 2019، التي جرت في ظروف متوترة كانت متسمة باستمرار ضغط الشارع في التظاهرات، وتنشيط قوى المقاطعة لحملات الرفض، ومنع التصويت بالقوة في مدن عدة، ومقاطعة من قبل أحزاب سياسية وازنة، لم يصوت 62% من الناخبين. وفي كل الأحوال ستوضع نسبة التصويت في انتخابات السابع من سبتمبر/أيلول الحالي، في مقابل تلك التي سجلت عام 2019 (38%)، وهي التي ستوضح ما إذا كان المسار السياسي والخيارات الاقتصادية، وانعكاساتها الاجتماعية على معيشة الجزائريين، أتاحت إقناع كم من كتلة المقاطعة كموقف، وكم من كتلة العزوف الانتخابي كسلوك، بالانخراط والمشاركة. هذه الانتخابات في أحد جوانبها، هي امتحان كبير للسلطة المستقلة للانتخابات في الجزائر، هذه السلطة الحديثة التي طالبت بها كتلة المعارضة منذ مؤتمرها العام في يونيو/ حزيران 2014، وتعد أحد منجزات الحراك الشعبي الضاغط عام 2019، هي أمام تقييم كبير، بعدما تجمعت أسئلة عدة بشأن قدرتها في الحفاظ على الاستحقاق الانتخابي، وفرض سطوة القانون. ليس واضحاً ما هو مقدار المفاجأة في هذه الانتخابات وطبيعتها، وقبل ذلك ما إذا كان هناك مجال ممكن لذلك، وهذه المفاجأة قد تكون على أكثر من مستوى، في نسب التصويت، وفي مقدار أصوات كل مرشح، وفي توزيع خريطة الكتلة الناخبة المصوتة في علاقة بالمرشحين، وبالمتغيرات التي قد تطرأ وتأثيراتها في قادم الاستحقاقات السياسية والانتخابية.

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

وسط توقعات بأن تقوم إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي تحدث عن تواصل المفاوضات لوقف العدوان على قطاع غزة، مع زملائي من قطر ومصر، مستبعداً رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بتقديم اتفاق نهائي لإسرائيل وحركة حماس، خلال أسبوعين، بحسب مسؤول في حركة حماس، أعرب المسؤول إسرائيلي عن مخاوفه من ألا يكون الاتفاق النهائي مؤاتيا لإسرائيل مثلما هو حال الاتفاق المطروح حالياً، في الوقت الذي شنت فيه القاهرة هجوماً على نتنياهو الذي حملها مسؤولية مرور الأسلحة إلى قطاع غزة عبر محور فيلادلفيا، وذلك في إطار محاولاته التمسك بالبقاء في هذا المحور، وقد أفشل جميع المحاولات السابقة للتوصل إلى اتفاق لوقف الحرب وتبادل الأسرى.

ونقلت مصادر في وزارة الخارجية التركية، أمس الثلاثاء، عن مسؤول بحركة حماس مشارك في المفاوضات غير المباشرة، وحصلت عليها وكالة الأناضول، قوله إن واشنطن لوحت بالانسحاب من مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين الحركة وإسرائيل، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال أسبوعين. وقال المسؤول إن إسرائيل تواصل رفع سقف مطالبها بمفاوضات وقف إطلاق النار من خلال طرح شروط جديدة، وبيّن أن الولايات المتحدة لا تمارس أية ضغوط على تل أبيب. وأضاف أن واشنطن قد تكون صادقة في جهودها للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، نظراً للمخاوف الأمنية في المنطقة وقرب موعد الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وتابع: «الأميركيون قالوا إنهم سيواصلون مفاوضات وقف إطلاق النار لأسبوعين آخرين، (وقالوا) إنهم سينسحبون منها بحال عدم التوصل إلى حل (اتفاق)». واعتبر أن «هذا قرار خطير للغاية (الانسحاب الأميركي من المفاوضات)، لأننا سنعود إلى حيث بدأنا». ولفت إلى أن المفاوضات تستمر حالياً بشأن ثلاث نقاط رئيسية، هي محور فيلادلفيا، ومعبر رفح الحدودي، وتبادل الأسرى. وأشار إلى أن «حماس» تتفاوض بناء على إطار مقترح 2 يوليو/تموز الماضي المستند إلى الاتفاق المطروح حالياً، في الوقت الذي شنت فيه القاهرة هجوماً على نتنياهو الذي حملها مسؤولية مرور الأسلحة إلى قطاع غزة عبر محور فيلادلفيا، وذلك في إطار محاولاته التمسك بالبقاء في هذا المحور، وقد أفشل جميع المحاولات السابقة للتوصل إلى اتفاق لوقف الحرب وتبادل الأسرى.

ونقلت مصادر في وزارة الخارجية التركية، أمس الثلاثاء، عن مسؤول بحركة حماس مشارك في المفاوضات غير المباشرة، وحصلت عليها وكالة الأناضول، قوله إن واشنطن لوحت بالانسحاب من مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين الحركة وإسرائيل، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال أسبوعين. وقال المسؤول إن إسرائيل تواصل رفع سقف مطالبها بمفاوضات وقف إطلاق النار من خلال طرح شروط جديدة، وبيّن أن الولايات المتحدة لا تمارس أية ضغوط على تل أبيب. وأضاف أن واشنطن قد تكون صادقة في جهودها للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، نظراً للمخاوف الأمنية في المنطقة

> إسرائيل تتوقع مقترحاً غير قابل للتفاوض وأقل مراعاة لمصالحها

> نفت حماس المشاركة في أي لجان بشأن غزة ومحور فيلادلفيا

جو بايدن «مع المصريين والقطريين»، مضيفاً: «ثم سيتعين علينا اتخاذ قرار لأنه لن يكون قابلاً للتفاوض مرة أخرى». وأضاف: «نحن الآن على نفس الموجة إلى حد كبير مع الأميركيين» في ما يتعلق بشروط الصفقة، مضيفاً: «لست متأكداً من أن (الاتفاق التالي) سيكون كما كان الاقتراح الأميركي بالنسبة لنا»، في إشارة إلى المسودة الأخيرة للصفقة. وتكهن إدلشتاين بأن «المسودة الجديدة يمكن أن تكون على الأرجح من تأليف قطر ومصر وقد تتضمن مصطلحات مؤاتية لإسرائيل، عند مقارنتها باقتراح التجسير (الهوة بين الاحتلال وحركة حماس) الذي طرحته الولايات المتحدة على الطاولة في أغسطس/آب» الماضي. وأقر بأنه «علينا الخروج من الوضع الذي علقنا فيه والقيام بشيء ما. أنا لا أخوض في تفاصيل محددة حول لماذا أو ماذا أو كيف، لكنني أعتقد أنه ليس من المفيد أن تظل عالقاً لفترة طويلة». وكان بايدن قال، مساء أول من أمس، إن مفاوضات وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن المحتجزين في قطاع غزة مستمرة. وردا على سؤال حول وقف إطلاق النار في غزة، قال بايدن: «نحن نتفاوض... نحن في منتصف المفاوضات». وعن تصريحه في وقت سابق بأن نتنياهو لا يبذل جهداً كافياً للتوصل إلى اتفاق محتمل لوقف إطلاق النار، قال بايدن: «ما زلنا في مفاوضات. ليس معه، ولكن مع زملائي من قطر ومن مصر».

وذكر مصدر لشبكة «سي أن أن» الأميركية، أمس الثلاثاء، أن المسؤولين المشاركين في الوساطة أجروا محادثات عبر الهاتف لمناقشة سبل دفع وقف إطلاق النار وصفقة التبادل إلى الأمام، في أعقاب الإعلان عن استعادة إسرائيل جثث ستة من المحتجزين. لكن بعد إعلان نتنياهو في مؤتمر صحافي مساء أول من أمس الأثنين، أن إسرائيل لن تغادر أبداً محور فيلادلفيا، عاد المصدر ليقول في رد فعل أولي: «هذا الرجل نسف كل شيء في خطاب واحد». وأجرى مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، الاثنين الماضي، محادثات مع وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، ورئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وفق ما أكده مسؤول أميركي لموقع أكسيوس. وقال إن المسؤولين ناقشوا جهود التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة. ونقل الموقع الأميركي عن مسؤول إسرائيلي قوله إن رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع زار الدوحة الاثنين الماضي، والتقى رئيس الوزراء. بدورها أفادت وزارة الخارجية القطرية، أنّ رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، تلقى اتصالاً هاتفياً من سوليفان. وقالت الخارجية القطرية، في بيان أول من أمس، إنه جرت خلال الاتصال «مناقشة آخر تطورات الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة». وقالت مصادر مطلعة على مفاوضات غزة لشبكة «سي أن أن»، إنّ إصرار نتنياهو الأخير على البقاء في محور فيلادلفيا يمثل تغييراً في الموقف. ولفتت الشبكة إلى أنه عندما أعلن بايدن عن مقترح لوقف إطلاق النار بغزة في 31 مايو/ أيار الماضي، والذي قال إن إسرائيل وافقت عليه، فقد حمل تصوراً بشأن انسحاب جيش الاحتلال شرقاً من المناطق المأهولة بالسكان. ووفقاً لمسودة نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، لم يكن هناك ذكر لمحور فيلادلفيا. وفي الأسابيع التي تلت، عادت إسرائيل لتضيف شرط البقاء في محور فيلادلفيا، وقد ناقشت المحادثات الأخيرة الشكل الذي سيكون عليه وجود جيش الاحتلال على طول الحدود.

وكان نتنياهو رفض «الروضوع» لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة يتيح الإفراج عن المحتجزين، متعهداً مواصلة القتال لتحقيق أهداف الحرب التي تقترب من إتمام شهرها الحادي عشر. وقال إن «تحقيق أهداف الحرب يمر عبر محور فيلادلفيا»، والسيطرة عليه «تضمن عدم تهريب المخطوفين إلى خارج غزة». وشدد على أنه «لن يرضخ للضغوط» بهذا الشأن. ورفضت القاهرة، أمس الثلاثاء، الاتهامات المباشرة وغير المباشرة التي وجهها نتنياهو لمصر في ما يتعلق بمحور فيلادلفيا، على الحدود بين مصر وقطاع غزة. ودارت اتهامات نتنياهو حول تصويره بأنه لطالما كان معبر تهريب السلاح والذخيرة لحركة حماس في عهدي الرئيسين المصريين الراحلين حسني مبارك ومحمد مرسي. وأعربت مصر، وفق بيان لوزارة الخارجية، أمس، رفضها التام لتصريحات نتنياهو. وذكر البيان أن رئيس حكومة الاحتلال «حاول الزج باسم مصر لتشتيت انتباه الرأي العام الإسرائيلي، وعرقلة التوصل إلى صفقة لوقف إطلاق النار وتبادل الرهائن والمحتجزين، وعرقلة جهود الوساطة التي تقوم بها مصر وقطر والولايات المتحدة». كما أكدت مصر «رفضها لكل المزاعم التي يتم تناولها من جانب المسؤولين الإسرائيليين في هذا الشأن». وحمّل البيان الحكومة الإسرائيلية «عواقب إطلاق مثل تلك التصريحات التي تزيد من تأزيم الموقف، وتستهدف تبرير السياسات العدوانية والتحريضية والتي تؤدي إلى مزيد من التصعيد في المنطقة»، مشدداً على «حرص مصر على مواصلة القيام بدورها التاريخي في قيادة عملية السلام في المنطقة بما يؤدي إلى الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين ويحقق استقرار جميع شعوب المنطقة».

وقدّم مسؤولون مصريون الكثير من المعلومات حول الإجراءات التي اتخذتها مصر في سبيل وقف عمليات التهريب بين سيناء وقطاع غزة. وفي إبريل/ نيسان الماضي، رد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، ضياء رشوان، على ادعاءات نتنياهو حول وجود عمليات تهريب للأسلحة والمتفجرات والذخائر ومكوناتها، إلى قطاع غزة من مصر بعدة طرق، ومنها أنفاق بين جانبي الحدود، قائلاً إن «مصر لديها السيادة الكاملة على أرضها وتحكم السيطرة تماماً على كامل حدودها الشمالية الشرقية مع غزة أو إسرائيل». وأشار إلى أنه «تم تدمير أكثر من 1500 نفق وتتم تقوية الجدار الحدودي مع قطاع غزة».

على صعيد آخر، أكد القيادي بحركة حماس، موسى أبو مرزوق، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، عدم مشاركة الحركة في أي من اللجان الفنية المشتركة التي تتباحث بشأن المسائل العالقة والتي تخص قطاع غزة والوضع في محور فيلادلفيا، بين مصر والاحتلال الإسرائيلي. وقال إن «حركة حماس متمسكة باتفاق الثاني من يوليو/تموز الماضي والمبني على إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن وقرار مجلس الأمن الدولي»، مضيفاً أن الحركة «غير مشاركة في أي حوارات أو لجان فنية». وحسب معلومات توفرت لـ«العربي الجديد»، فإن النقطة الرئيسية التي تسببت بفشل مفاوضات اتفاق وقف إطلاق النار في القطاع، كانت محور فيلادلفيا، والتي تدور اتهامات نتنياهو حوله، إذ بدا الجانب الإسرائيلي مستعداً لتقديم تنازلات مستقبلية بشأن محور نتساريم الذي يفصل شمال قطاع غزة عن جنوبها. ووفقاً للمعلومات، فإن نتنياهو وتحالفه اليميني، «بدوا غير متشددين بشأن مستقبل محور نتساريم على عكس محور فيلادلفيا الذي شدد نتنياهو لوفود التفاوض الإسرائيلي على عدم التنازل عن الوجود فيه تحت أي ظرف، وهو ما أفشل صفقة تبادل كانت على وشك الدخول حيز التنفيذ أخيراً».

وحاول نتنياهو، مساء الاثنين الماضي، الدفاع عن تمسّكه بالسيطرة على محور فيلادلفيا بين قطاع غزة ومصر، بادعاء أنه «أكسجين» حركة حماس، وممر تهريب السلاح إلى القطاع، لكنه جاهر عملياً بنيته احتلال غزة والبقاء فيها، في إطار الحديث عن أجندته، والناي بنفسه عن الاتهامات التي طاولته بأن إفشاله المتكرر للصفقة تسبب بمقتل المحتجزين الإسرائيليين الستة الذين استعادت إسرائيل جثثهم أخيراً، في حين كان يمكن إنقاذهم بصفقة. وحمل مؤتمر نتنياهو معلومات مضللة وغير صحيحة، أشار إليها عدد من المعلّقين والصحافيين الإسرائيليين أمس الثلاثاء. واعتبر الكاتب في صحيفة هآرتس تسفي بارئيل أن محور فيلادلفيا شيرصف بجثث المحتجزين الإسرائيليين في الطريق لاحتلال قطاع غزة من جديد، موضحاً أن نتنياهو ووزراء يعلمون أن الوجود الإسرائيلي في المحور لم يمنع العمليات ضد أهداف إسرائيلية في الماضي، ولن يمنع ذلك في المستقبل. وأضاف أن نتنياهو لم يطلق النار على رؤوس المحتجزين الستة الذين استعادت إسرائيل جثثهم أخيراً، ولكنه منهجياً خلق الظروف التي أدت إلى هذا القتل، وأن هذه النتيجة المروّعة هي نتاج التصوّر المشوه الذي يعتبر سيطرة إسرائيل على محور فيلادلفيا مسألة سياسة استراتيجية، ومن أجل تحقيقها قرر المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، باستثناء وزير الأمن يوآف غالانت، إبقاء القوات الإسرائيلية في المحور، وظهرت نتيجة ذلك في اليوم التالي (أي مقتل المحتجزين الستة).

ووصلت جثامين 13 شهيداً إلى مستشفى ناصر جنوب قطاع غزة، سقطوا بغارات إسرائيلية على مدينتي رفح وخانيونس. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الثلاثاء، ارتفاع حصيلة شهداء العدوان إلى 40819 على الأقل. وقالت الوزارة في بيان إنها أحصت خلال الساعات الـ24 الماضية، حتى صباح الثلاثاء، «33 شهيداً و67 إصابة» وصلوا إلى المستشفيات، لافتة إلى أن عدد الجرحى الإجمالي ارتفع إلى 94291 منذ بدء العدوان.

رصد

لندن تعلّق 30 رخصة تصدير سلاح لإسرائيل

لندن ـ **ربيع عيد**
الدوحة ـ **العربي الجديد**

أشار قرار وزارة الخارجية البريطانية، مساء أول من أمس الاثنين، تعليق قدر يسير من رخص تصدير السلاح إلى إسرائيل انتقادات عديدة في بريطانيا وهجوماً على حكومة حزب العمال، فيما دان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس الثلاثاء، القرار، معتبراً إياه لصالح حركة حماس. وقال نتنياهو، في تغريدة عبر موقع إكس (تويتر سابقاً) «هذا القرار المخزي لن يغير من تصميم إسرائيل على هزيمة حماس». واعتبر أنه «سواء بالأسلحة البريطانية أو من دونها، ستفوز إسرائيل بهذه الحرب وتؤمن مستقبلنا المشترك». ومع أن القرار الذي أعلنه وزير الخارجية ديفيد لامي يشمل فقط 30 رخصة تصدير سلاح من أصل 350 رخصة تصدير من بريطانيا إلى إسرائيل، أي أقل من 10%، فتح ذلك القرار على الحكومة البريطانية سلسلة من الانتقادات من جهات سياسية مختلفة، بما في ذلك رئيس الحكومة الأسبق عن حزب المحافظين بوريس جونسون، الذي اتهم «العمال» بالتخلي عن إسرائيل.

كما انتقد فيل روزنبرغ، رئيس مجلس نواب اليهود البريطانيين، قرار الحكومة ووصفه بأنه يوجه «رسالة رهيبة» في «ساعة الحاجة» إلى إسرائيل. أما داخل حزب العمال، فقالت مجموعة «أصدقاء إسرائيل داخل حزب العمال» إنه «منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تعرضت إسرائيل لهجوم متكرر وغير مبرر وعشوائي من قبل إيران ووكلائها حماس وحزب الله والحوثيين. نحن لا نعتقد أن القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة البريطانية ستساعد في إنهاء الصراع المأساوي في غزة أو المساعدة في ضمان إطلاق سراح الرهائن، الذين قتلت حماس ستة منهم بوحشية قبل أيام فقط».

وأضافت المجموعة «علاوة على ذلك، نشعر بقلق عميق إزاء الإشارة التي يرسلها هذا إلى إيران، الراعي الرائد للإرهاب الدولي في العالم وأقرب حليف لـ(الرئيس الروسي) فلاديمير بوتين في أوكرانيا. لذلك نخشى أن تؤدي هذه القيود إلى تشجيع أعداء إسرائيل، مما يؤدي إلى تصعيد أكبر بدلاً من خفض التصعيد».

في المقابل، علّقت النائبة زارا سلطانة عن حزب العمال على الخطة بالقول: «لا ينبغي لحزب العمال أن يحظر جزءاً صغيراً من تراخيص الأسلحة لإسرائيل. لا يزال هذا الحظر يسمح لبريطانيا بالاحتفاظ بـ 320 ترخيصاً للأسلحة، بما في ذلك بيع أجزاء لطائرات أف ـ 35».

> علّق لامي 30 رخصة تصدير بريطانية لإسرائيل من أصل 350

وعلق الناشط البريطاني ضد صناعة السلاح وتجارته أندرو فينيشتاين، والذي تنافس في الانتخابات الأخيرة في الدائرة نفسها ضد رئيس الحكومة الحالي كير ستارمر، بالقول بعد تعليق 30 رخصة سلاح «وزارة الخارجية تقول إن المراجعة وجدت «خطراً واضحاً» بأن الأسلحة البريطانية قد تُستخدم في انتهاك للقانون الإنساني. في حين أن هذا أمر مرحب به، إلا أنه لا يمثل سوى 10% من صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل ويستثني، من بين أشياء أخرى كثيرة، مكونات طائرة أف 35 الحاسمة من بريطانيا والتي ثبت بشكل قاطع أنها شاركت في قتل مدنيين أبرياء». بدورها، علّقت حركة بالستاين أكشن، الناشطة في وقف تصدير السلاح من بريطانيا لإسرائيل عبر منصة إكس، بالقول: «حظرت الحكومة البريطانية أقل من عُشر صادرات الأسلحة إلى إسرائيل أثناء الإبادة الجماعية. يا لها من مزحة. سيستمر العمل المباشر وسيلة لمعاقبة إسرائيل». وصباح أمس الثلاثاء، قام ناشطون من الحركة باستهداف مكاتب شركة «أبكو العالمية» في شارع 40 في لندن، وهي جماعات ضغط سياسية تعمل لصالح أكبر شركة أسلحة إسرائيلية «البيت سيستمز». ورش الناشطون المبنى بالطلاء الأحمر باستخدام طفايات حريق أعيد استخدامها، قبل أن يلتصق ثلاثة نشطاء بعضهم ببعض باستخدام قفل على جهاز داخل حقيبة. وأغلق الباب الأمامي باستخدام قفل على شكل حرف D وتم نشر لافتة مكتوب عليها «أوقفوا الضغط من أجل الإبادة الجماعية. أبكو أسقطوا إلبيت». واعتبرت الحركة أن شركة أبكو تُقدّم خدمات الضغط الاستشارية لشركة «إلبيت سيستمز بريطانيا». وقالت الحركة، في بيان أمس الثلاثاء، إنه «في الوقت الذي تؤدي فيه إلبيت دوراً مركزياً في الإبادة الجماعية في غزة، تعمل أبكو على إدماج عميلها في أعلى صفوف وايتهول ووستمنستر. ويعمل هؤلاء اللوبيون، بمن فيهم أولئك الذين حصلوا سابقاً على عقود خلفية لشركة إلبيت في الماضي، على تعزيز الدعم البريطاني لتجارة الأسلحة الإسرائيلية، في وقت يُسجن فيه 16 ناشطاً بسبب عمل ضميري اتخذوه ضد الإبادة الجماعية».

من جهتها، رحّبت دولة قطر بإعلان بريطانيا تعليق ترخيص تصدير أسلحة للاحتلال الإسرائيلي، منها عتاد مستخدم في الحرب الحالية على قطاع غزة، وعدّته خطوة مهمة لحماية المدنيين الفلسطينيين، لا سيما الأطفال والنساء. وأكدت الوزارة في بيان، أمس الثلاثاء، اتساق الإعلان البريطاني مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، الداعية لوقف فوري لإطلاق النار في القطاع، وتوفير الحماية التامة للمدنيين والأعيان المدنية، وضمان انسياب المساعدات الإنسانية إلى غزة من دون عوائق. وأشارت الخارجية إلى أن الإعلان البريطاني من شأنه أن يدعم الجهود الجارية لإنهاء الحرب على قطاع غزة. وجددت وزارة الخارجية القطرية موقف دولة قطر الثابت والدائم في دعم القضية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

شرق غرب

إصابة 3 لبنانيين بنيران إسرائيلية

أصيب ثلاثة لبنانيين، بينهم متعاقد مع القوات الأممية المؤقتة العاملة في لبنان (يونيفيل)، أمس الثلاثاء، بنيران جيش الاحتلال الإسرائيلي جنوب لبنان. وأفادت وكالة الأنباء اللبنانية بـ«تعرض المواطن ن.م. من بلدة إبل السقي، لقنص من قبل العدو على طريق في بلدة الخيام»، مضيفة أن المصاب «متعاقد مع الكتيبة الإسبانية في يونيفيل»، فيما أعلنت وزارة الصحة اللبنانية إصابة مواطنين في غارة على مركبا. (الأناضول)

استقالة قائد القوات البرّية الإسرائيلية

قدّم قائد القوات البرّية في الجيش الإسرائيلي تامير يداي، أمس الثلاثاء، استقالته من منصبه. وقالت إذاعة جيش الاحتلال إن يداي «أنهى مهام منصبه بعد ثلاث سنوات لظروف شخصية»، مضيفة أنه «سيترشح في المستقبل لمناصب مهمة». ونقل موقع تايمز أوف إسرائيل عن جيش الاحتلال أن يداي استقال لأسباب شخصية. (الأناضول)

شركة سعودية تنفي تعرّض إحدى سفنها لهجوم

أعلنت شركة البحري السعودية للشحن، أمس الثلاثاء، أن ناقلتها «أمجاد» لم تستهدف في البحر الأحمر، وأنها لم تصب بأي ضرر من حادث إصابة سفينة ثانية كانت بقربها. وكانت أنباء تحدثت عن هجوم للحوثيين استهدف ناقلة شحن سعودية، الاثنين. وأعلن الجيش الأميركي، أمس، أنه دمّر نظامين صاروخيين في منطقة يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. (فنا، رويترز)

الحدث

يواصل الاحتلال الإسرائيلي عمليته العسكرية في شمالي الضفة الغربية المحتلة، والتي ركزت في يومها السابع على جنين ومحيطها، وطولكرم ومخيمها، في حين ارتقت شهيدة في غرب جنين، إلى جانب ثلاثة شهداء في طولكرم، بينهم اثنان حاصرهما الاحتلال في منزل بضاحية ذنابة. وبينما توسعت عمليات المقاومة ولا سيما العمليات التي تبنتها «القسام»، إلى محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية، تحدّث إعلام إسرائيلي أمس عن أن الضفة باتت جبهة القتال الثانية لإسرائيل بعد قطاع غزة

ثاني أهم جبهة

أربعة شهداء في الاقتحام المتواصل للضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**

في اليوم السابع لعملية الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، والتي بدأها فجر الأربعاء الماضي، تحت مسمّى «المخيمات الصيفية» في مدن طوباس وطولكرم وجنين ومخيماتها، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن الضفة الغربية باتت تُصنّف على أنها جبهة القتال الثانية للجيش الإسرائيلي الأكثر أهمية بعد قطاع غزة، وذلك في تحوّل سياسي كبير قد يستغرق وقتاً على الأرض. علماً أن التحذيرات من انفجار الأوضاع في الضفة الغربية، بما يشمل تلك الصادرة من دولة الاحتلال ومؤسساتها الأمنية، كانت ملازمة لعمليات الاحتلال العسكرية في المدن والمخيمات الفلسطينية منذ «طوفان الأقصى»، إلا أن هذا التحوّل يتزامن مع تصعيد المقاومة، ودخول عملياتها مرحلة متقدمة، أخيراً، مع توغّد كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بمزيد من العمليات الاستشهادية في محافظة الخليل جنوبي الضفة، في الوقت الذي تركز فيه القوات الإسرائيلية عدوانها الشامل، شمالها.

وليوم السابع على التوالي تعيش مدينة جنين ومخيمها، والبلدات المحيطة بالمدينة اقتحامات وتدمير للشوارع والبنية التحتية وعرقلة حركة الفلسطينيين والطواقم الطبية، إلى جانب مداهمات وتحقيقات ميدانية متواصلة، فيما تركز العدوان، أمس، في بلدة كفردان غرب جنين ومخيمها، والبلدات المحيطة بالمدينة، بعد ظهر أمس، منزلاً يعود للمواطن خالد كمجي، بادعاء وجود مطلوب للاحتلال داخله. وأوضحت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن القوات الإسرائيلية أطلقت قذائف «أنيرغا» حارقة نحو المنزل المحاصر، قبل طلب إخلائه وهدمه. وفي الأثناء قال الهلال الأحمر الفلسطيني إن طواقمه نقلت جثمان لجين أسامة مصلح (16 عاماً) بعد إصابتها برصاص الاحتلال في كفردان، وقد استشهدت إثر منع طواقمه من الوصول إلى موقع الإصابة. كما نقلت إصابة برصاص الاحتلال لشاب، من جهتها ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن أربعة صحافيين، بينهم مصور الوكالة أيمن النوباني ومحمد منصور، أصيبوا برصاص الاحتلال أثناء تغطية اقتحام كفردان. وفي تطور آخر، انسحبت القوات الإسرائيلية، صباح أمس، من قرية مثلث الشهداء جنوب جنين، بعد أن نفذت عمليات دهم وتفتيش واسعة، تخللتها تحقيقات ميدانية واعتقالات. كذلك ذكرت «وفا» أن قوات الاحتلال دمّرت، بعد عصر أمس، شارع وادي برقين على أطراف مدينة جنين. ولم تقتصر العمليات العسكرية على جنين، حيث تواصلت الاقتحامات في مدينة ومخيم طولكرم، منذ أول من أمس الاثنين، وسط اندلاع اشتباكات، رغم انسحاب القوات الإسرائيلية من المدينة ومخيمها، طولكرم ونور شمس، يوم الخميس الماضي، بالتزامن مع الانسحاب من مخيم الفارعة بطوباس. وأفادت مصادر طبية ومحلية، باستشهاد الطفل محمد كنعان، فجر أمس، بعد إصابته برصاص قناصة الاحتلال أثناء وجوده مع والده في أحد أحياء مخيم طولكرم، في حين أصيب والده برصاص الاحتلال في الخاصرة. وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال فرضت منعاً للتجوّل، إلى جانب منع الدخول والخروج من المخيم وإليه حتى إشعار آخر. وقالت «وفا» إن القوات الإسرائيلية حاصرت، بعد عصر أمس، منزلاً في ضاحية ذنابة شرق طولكرم، وأطلقت الرصاص وقذائف «أنيرغا» تجاهه، ما أدى إلى استشهاد شابين هما: رامي حاتم محمد عباس ونور حسن زايط بعد، فيما احتجز الاحتلال جثمانيهما. من جهتها قالت كتائب القسام في بيان على منصة تليغرام، أمس، إن عناصرها تمكنوا «من إيقاع قوة صهيونية راجلة في كمين محكم داخل حارة البلاونة بمخيم طولكرم، مؤكدين إيقاع إصابات محققة في صفوف القوة». وباستشهاد الشابين في ضاحية ذنابة، يرتفع عدد الشهداء منذ بدء العدوان فجر الأربعاء إلى 34 فلسطينياً، بينهم 19 في محافظة جنين، و8 في طولكرم، و4 في طوباس، و3 في الخليل، ما يرفع حصيلة الشهداء في الضفة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى 685 شهيداً. كذلك واصلت قوات الاحتلال نصب حواجزها العسكرية على مداخل مدينة الخليل، أمس، وبلدات محافظة الخليل وقراها ومخيماتها، وإغلاق عدد من الطرق الرئيسية والفرعية بالبوابات الحديدية والمكعبات الإسمنتية من بينها مدخل بلدة ترقوميا غربي الخليل. في غضون ذلك قالت «وفا» إن قوات الاحتلال، اعتقلت شاباً فلسطينياً، أمس، وأصابت آخرين خلال مواجهات في مخيم شعفاط شمالي القدس المحتلة، فيما دهمت عدداً من المحلات التجارية. كذلك أفاد الهلال الأحمر، بأن طواقمه تعاملت مع إصابة اعتداء بالضرب لشاب عمره 22 عاماً من قرية عزبة الطياح في طولكرم، ومع إصابة رصاص حي في الفخذ أثناء اقتحام قوات الاحتلال مدينة قلقيلية. وشملت الاقتحامات التي تخللها هدم منشآت واعتقالات، مخيم بلاطة شرقي نابلس، ومنطقة نابلس الجديدة شرقي المدينة، وقرية دوما جنوب نابلس، ومحافظة ومدينة قلقيلية، وبيت لحم، وبلدة طمون جنوب شرقي طوباس، وبلدة الزاوية غربي سلفيت. وفي السياق ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن الاحتلال اعتقل منذ مساء أول من أمس وحتى أمس، 22 فلسطينياً، مشيراً إلى أن حصيلة الاعتقالات خلال العملية العسكرية في الضفة ارتفعت إلى 150 اعتقالاً، من بين أكثر من 10 آلاف و400 معتقل في الضفة منذ السابع من أكتوبر الماضي. في موازاة ذلك كتبت صحيفة «إسرائيل اليوم»، أمس، أن «قوات الجيش الإسرائيلي تعمل الآن وفقاً لنهج جديد، إذ تنظر إلى الضفة الغربية باعتبارها الجبهة الثانية الأكثر أهمية، مباشرة بعد غزة»، مضيفة أنه «من المتوقع أن تستغرق التغييرات الجوهرية على الأرض وقتاً، إلا أن سلسلة من العمليات في جميع أنحاء الضفة الغربية باتت وشيكة». ولفتت الصحيفة إلى أنه بعد أن تم تصنيف الضفة «منذ بداية الحرب باعتبارها ساحة ثانوية، فإن الهجمات الأخيرة (عمليات المقاومة) اقنعت كبار المسؤولين بأن هذا الموقف لم يعد قابلاً للاستمرار». ونقلت عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين، لم تسمهم، قولهم إن «عملية جنين ليست سوى البداية». من جهة ثانية قالت الصحيفة إن «موجة الهجمات الشديدة الأخيرة، بما في ذلك الهجوم المزدوج في (مستوطنة غوش عتصيون، (الجمعة الماضي وتبنته القسام) وفي ترقوميا (الأحد الماضي)، وكلا الهجومين قرب الخليل)، والهجوم الذي أحبط في عطيرت (أول من أمس الاثنين) قرب رام الله وسط الضفة)، تؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات شاملة في مختلف أنحاء الضفة». وأشارت إلى أن «المؤسسة الأمنية تواجه معضلة خصوصاً في منطقة الخليل»، بشأن احتمال المزيد من التصعيد «وهو ما تسعى إسرائيل إلى تجنبه». ونتيجة لذلك، ذكرت الصحيفة أنه «قد تشهد عمليات واسعة النطاق مدفوعة بالاستخبارات، إلى جانب تطويق المدينة (الخليل)، وهي استراتيجية قائمة بالفعل»، وكشفت أن «وزيرة شؤون المستوطنات أوريت ستروك حثت المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) على تنفيذ تدابير طارئة، بما في ذلك إعلان حالة الحرب في الضفة». إلى ذلك قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، إن الخريطة التي عرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال مؤتمر صحافي بالقدس المحتلة، مساء أول من أمس، تشير إلى «ضم» الضفة الغربية، وتكشف عن حقيقة أجندات حكومة اليمين المتطرف. وظهر نتنياهو وهو يقدم شرحاً على خريطة طمس فيها حدود الضفة الغربية. علماً أنه نتنياهو كان يتحدث خلال المؤتمر الصحافي عن أهمية سيطرة الجيش الإسرائيلي على محور فيلادلفيا الحدودي بين قطاع غزة ومصر.

شارع دمرته آليات الاحتلال وسط مدينة جنين أمس (زيد جعفر/ فرانس برس)

انتشار عنف الإبادة

حذّرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز (الصورة) في بيان، مساء أول من أمس الاثنين، من أن تكثيف إسرائيل هجومها على شمال الضفة الغربية ينذر بتصعيد خطر لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول. وذكرت أن «هناك خطراً من أن ينتشر عنف الإبادة الجماعية الذي ترتكبه إسرائيل من غزة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها».

تركزت العمليات ببلدة كفردان في جنين وضاحية ذنابة بطولكرم

«إسرائيل اليوم»: الخليل تشكل معضلة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية

شرق غرب

اتحاد الشغل التونسي يرفض إبعاد مرشحين رئاسيين

رفض الاتحاد العام التونسي للشغل، أمس الثلاثاء، قرار هيئة الانتخابات بخصوص الانتخابات الرئاسية وعدم تطبيقها قرارات المحكمة الإدارية بإعادة مرشحين إلى سباق الانتخابات الرئاسية المقررة في 6 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. واعتبر الاتحاد في بيان أن القرار «سابقة قانونية وتاريخية ويكرّس النهج الانفرادي والتسلطي». وكانت هيئة الانتخابات قد رفضت، أول من أمس الاثنين، تطبيق قرار المحكمة الإدارية، بإعادة المرشحين منذر الزنايدي وعبد اللطيف المكي (الصورة) وعماد الدايمي إلى الرئاسيات.

(العربي الجديد)

هجمات تركية في سورية والعراق

قُتل عناصر من قوى الأمن الداخلي (الأسايش)، شرقي مدينة القامشلي، شمال شرقي سورية، أمس الثلاثاء، وجرح آخرون بينهم قيادي، من جراء استهداف طائرة مُسيّرة تركية سيارة للعناصر في محيط أحد السجون. وفي بيان آخر، أعلنت وزارة الدفاع التركية، استهداف 20 موقعاً لمسلحي حزب العمال الكردستاني بينها مقرات لقياديين في التنظيم، شمالي العراق.

(العربي الجديد)

انقرة تعتقل كوسوفيا متعاونا مع الموساد

أعلنت الشرطة التركية، أمس الثلاثاء، اعتقال المواطن الكوسوفي ليريدون ريكسبي، وذلك بعدما أوقفته في 25 أغسطس/آب الماضي، بعد دخوله البلاد، للاشتباه بتحويله أموالاً إلى عملاء من وكالة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في تركيا. وذكرت السلطات التركية أن ريكسبي اعترف أثناء الاستجواب بتحويل الأموال.

(أسوشييتد برس)

اعتقال 15 تركيا لاعتدائهم على جنديين أميركيين

أعلنت السلطات التركية، مساء أول من أمس الاثنين، أنها أوقفت 15 شخصاً لاعتدائهم جسدياً على جنديين من طاقم حاملة الطائرات الأميركية «يو أس أس واسب» في مدينة إزمير، الواقعة على الساحل الغربي للبلاد، في صباح أول من أمس الاثنين. بدورها، قالت السفارة الأميركية في تركيا على منصة إكس (تويتر سابقاً): «نشكر السلطات التركية على استجابتها السريعة، والتحقيق جارٍ». من جهته، أعلن اتحاد الشباب التركي (تي جي بي) مسؤوليته عن الهجوم.

(فرانس برس)

إعادة توقيف قيادي من «داعش»

أعلنت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، مساء أول من أمس الاثنين، تمكنها بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، من القبض على القيادي في تنظيم داعش، خالد أحمد الدندل، بعد هروبه من مركز احتجاز في الرقة، شمال شرقي. وذكرت «سنتكوم» في بيان، أن عملية الاعتقال حصلت الأحد الماضي، وأنه «يُعتقد أن الدندل يساعد مقاتلي داعش المعتقلين والهاربين».

(العربي الجديد)

فضية

عصابات المستوطنين تنفذ خطط الاحتلال لإفراغ الأغوار

تتصاعد هجمات المستوطنين في الضفة الغربية، وخصوصاً في الأغوار، منذ 7 أكتوبر الماضي، لكن ما هي إلا تنفيذ لخطط استيطانية قديمة تُستغل الحرب لتسريعها

رام الله ـ **جهاد بركات**

تصاعدت هجمات المستوطنين في الضفة الغربية في الفترة الأخيرة، مستهدفة بشكل خاص الأغوار الفلسطينية، في محاولة لتنفيذ خطط إسرائيلية قديمة لتفريغها من الفلسطينيين. وقبل أسابيع، لم ينتظر المستوطنون أكثر من 48 ساعة على إجبارهم أهالي خربة أم الجمال في الأغوار الشمالية، على الرحيل، حتى بدأوا سريعاً بما كان يخشاه سكّان التجمعات الفلسطينية المجاورة، في محاولة لتكرار مشهد تهجير أم الجمال، فقد أغلقوا الطريق الواصل إلى تجمع الفارسية نبع الوصل إلى التجمع، إضافة إلى منع أهالي تجمع عين الحلوة من إخراج أغنامهم وأبقارهم من داخل التجمع، ومنعهم من الوصول إلى المياه. وليس ما حصل في خربة أم الجمال حدثاً منفرداً، بل الخربة الواحدة من 27 تجمعاً بدوياً هُجّرت منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بينها 10 في الأغوار الفلسطينية، بحسب الأرقام الموثقة لدى مديرية النشر والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، في ما يبدو تنفيذاً من عصابات استيطانية لخطط إسرائيلية وُضعت قبل عشرات السنين لإفراغ الأغوار. ورغم صمود تجمع خربة أم الجمال في الأغوار الشمالية من محافظة طوباس بالضفة الغربية المحتلة أمام محاولات إسرائيلية رسمية لاقتلاعه على مدار أكثر من 15 عاماً، فسكانه لم يستطيعوا الصمود هذه المرة. ففي مساء 11 أغسطس/آب الماضي، أقام مستوطنون بؤرة مكونة من خيمتين برفقة قطيع أغنام، بذريعة تنفيذ مقامين فلسطينيين عملية إطلاق نار قرب مستوطنة «حمرا». لكن البؤرة الجديدة لا تبعد أكثر من 400 متر عن مساكن الفلسطينيين في الخربة.

ويقول محمود كعابنة لـ«العربي الجديد»، الذي كانت عائلته واحدة من 14 عائلة، هي آخر الراحلين عن التجمع، إن ما حصل بعد إقامة البؤرة الاستيطانية الجديدة، لم يكن له مثيل منذ سنوات، رغم أنه معتاد وقوع هجمات أسبوعية تقريباً من المستوطنين، بدأت قبل عام وتتكرر كل سبت، لكنه وسكان التجمع كانوا يستطيعون احتمالها. ويضيف كعابنة: «كل شيء اختلف أخيراً: اقتحام للمساكن، محاولات كادت تنجح لسرقة 300 من رؤوس الأغنام، اختلفت طبيعة المضايقات ووتيرتها، فأكثر ما كان يؤرقنا، اقتحامهم للبيوت، وانتهاك حرماتها، لا يمكن أن نقبل ذلك وفي داخلها النساء والأطفال، فضلاً عن محاولتهم سرقة كل مصادر رزقنا، كدنا نفقد الأغنام بلمح البصر، يقتحمون التجمع صباحاً ومساءً، لا نستطيع النوم، وفي المقابل لا أحد يدعمنا من الجهات الرسمية». سكنت عائلة محمود كعابنة في هذه الخربة منذ 25 عاماً، ولتوضيح تغير الظروف، يقول إن السنوات الماضية شهدت هدم «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال مساكن عائلته 3 مرات، لكن في كل مرة يعاود سكان التجمع بناءها، وكانوا يتعرضون لغرامات باهظة، ولم يهتموا، لكن أن ينتهك مستوطنون حرمات بيوتهم يومياً، وأن يحرموهم المياه والمراعي بشكل كامل، فذلك ما لم يتحملوه.

ويشير رئيس مجلس قروي المالح والمضارب البدوية، مهدي دراغمة، لـ«العربي الجديد»، إلى أن المستوطنين تعمدوا أن تكون طريقهم نحو بؤرتهم من بين مساكن الفلسطينيين، ما يعني المرور ليلاً ونهاراً من التجمع، وترويع الأهالي على مدار الساعة. ويحذر دراغمة من تبعات تهجير خربة أم الجمال على كل المنطقة والتجمعات المجاورة، فالمستوطنون موجودون دائماً عند مدخل تجمع عين الحلوة، يحملون السلاح والسكاكين ويهددون بالقتل والذبح، فيما جيش الاحتلال رغم وجوده الدائم في المنطقة، يدعي عدم قدرته على السيطرة على الوضع وحماية السكان، لافتاً إلى أن «تجمع الفارسية نبع الغزال لا يستطيع سكّانه الاستمرار دون بقاء مضامينا جانب أجانب ونشطاء سلام معهم، وبعض التجمعات الأخرى يبيت سكانها بأحذيتهم، وأخرى يبيت أطفالها ونساؤها أحياناً في الجبال خشية هجوم متوقع». ويؤكد أن التجمعات السكانية الفلسطينية البدوية الـ19 التي تقع تحت مسؤولية المجلس القروي الذي يترأسه، كلها مهددة وتعيش في ظروف مشابهة، من حيث مضايقات المستوطنين التي تتزايد، ومنع الرعي خارج نطاق التجمعات، ومنع التزود بالمياه الكافية، وتلك التجمعات تمتد على مساحة 200 كيلومتر مربع، على السفوح المطلة على نهر الأردن والحدود الفلسطينية الأردنية.

وحول خطورة سيطرة المستوطنين على التجمع، يقول مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، معتز بشارات، لـ«العربي الجديد»، إن ذلك ارتبط بالسيطرة على نبعي مياه رئيسيين في المنطقة، هما أم الجمال وعين الحلوة، اللذان يخدمان 4 تجمعات، إضافة إلى إغلاق مراعي المواشي والهجمات المتواصلة، لافتاً إلى أن كل ذلك يهدد مباشرة تهجير 6 تجمعات في المنطقة ذاتها. وتهجير هذه التجمعات الواقعة بين مستوطنتي مسكيوت وروتم ومعسكر جيش الاحتلال المسمى «الناحل»، بالإضافة إلى تثبيت البؤرة الاستيطانية وتوسيعها، يعني إنشاء مثلث استيطاني كبير وربما مدينة استيطانية كبيرة في المنطقة وليس مجرد مستوطنات متفرقة، بحسب بشارات.

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد أقيمت خمس بؤر إضافية في الأغوار الفلسطينية بعد 7 أكتوبر الماضي. هذه البؤر ومن فيها من مجموعات استيطانية مسلحة، توفر نوعاً من تبادل الأدوار مع جيش الاحتلال والجهات الرسمية التابعة له كالإدارة المدنية المسؤولة عن التراخيص والبناء والهدم في المناطق (ج) وفق اتفاق أوسلو، وتلك مناطق تتبع إدارياً وأمنياً للاحتلال، ولا تملك السلطة الفلسطينية وفق الاتفاق أي صلاحيات إدارية فيها، وتبلغ مساحتها أكثر من 60% من الضفة، ومنها معظم الأغوار.

من خربة أم الجمال، بالأغوار، 2017 (جعفر اشتية/فرانس برس)

خربة أم الجمال واحدة من 27 تجمعاً هجرت منذ 7 أكتوبر

تقرير

جمود في مشاورات السلام اليمنية

تراوح مشاورات السلام اليمنية مكانها، وسط انقسام حول مصير مرجعيات الحل السياسي الثلاث، ودخول العامل الأميركي على الخط أخيراً

تعز ـ **فخر العزب**

دخلت مشاورات السلام اليمنية الجارية منذ أشهر بوساطة سعودية وعمانية في حالة من الجمود، ما أثار العديد من التساؤلات حول أسباب هذا الجمود الذي عزاه البعض إلى هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن. وذهب مراقبون إلى بروز التأثير الأميركي على مسار مشاورات السلام اليمنية نتيجة ضغوطات أميركية على الوسطاء لتجميد المسار، بمثابة ورقة ضغط على جماعة أنصار الله (الحوثيين) لإجبارها على إيقاف هجماتها التي تستهدف السفن في البحر الأحمر وخليج عدن. لكن اللافت في الأيام الأخيرة هو حديث الحكومة المعترف بها دولياً عن الترحيب بالحل السياسي، وفقاً لخريطة الطريق برعاية الأمم المتحدة، التي كشف المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ عن خطوطها العريضة، في ديسمبر/كانون الأول الماضي. في السياق، جدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي خلال لقائه غروندبرغ في الخميس الماضي، دعم مجلس القيادة الرئاسي إطلاق عملية سياسية بموجب خريطة الطريق المطروحة من قبل السعودية.

يقول المحلل السياسي سعيد عقلان، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «جمود مسار مشاورات السلام اليمنية يعود إلى عوامل دولية، أبرزها الموقف الأميركي الذي يريد ممارسة ضغوطات على جماعة الحوثيين من أجل إيقاف الجماعة هجماتها في البحر الأحمر، وبالتالي هناك تجميد مشاورات السلام اليمنية وليس إيقافها». ويشير إلى أن هذا الأمر «يعتمد أيضاً على تأثير الأميركيين على السعودية التي تقدم نفسها وسيطاً، إذ يصر الحوثيون على اعتبارها طرفاً، وبالتالي فاستئناف مشاورات السلام اليمنية مسألة وقت لا أكثر، لأن خريطة الطريق باتت مرسومة وقد أمل مسؤولون سعوديون في وقت سابق بقرب التوقيع عليها». يضيف عقلان أن «المرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2216) هي الأساس التي تقوم عليها الشرعية التي دافع عنها اليمنيون في مواجهة الانقلاب الحوثي، وهي ما توافق عليها اليمنيون، وعلى أساسها كانت سلطة الأمر الواقع في صنعاء سلطة غير شرعية، وبالتالي لا بد من التمسك بهذه المرجعيات لكونها هي من عطّلت الدستور في ظل غياب الدولة، وعليها قام المركز القانوني للدولة التي تعامل معها المجتمع الدولي بوصفها شرعية قائمة».

وفي السياق، يلفت عقلان إلى أن «المرجعيات الثلاث هي جوهر الشرعية التوافقية التي يستمد منها مجلس القيادة الرئاسي شرعيته، والمعروف أنه لا يملك شرعية انتخابية، ولكنه يملك شرعية توافقية، وبالتالي فإن تخليه عن المرجعيات الثلاث يسلب منه شرعية التعبير عن اليمنيين والتفاوض باسمهم، وإذا ما تم التخلي عن المرجعيات الثلاث فذلك أشبه ما يكون بتسليم البلاد للفراغ الدستوري، وسيعيد الطريق إلى الرئيس (السابق عبد ربه منصور) هادي باعتباره الرئيس المنتخب، أو إلى البرلمان بما هو آخر هيئة منتخبة». ويؤكد عقلان أن «أي تراجع عن المرجعيات الثلاث يعني أن الحل السياسي سيكون بين طرفين هما التحالف العربي بقيادة السعودية والحوثيين، وهذا سيعزز من نفوذ وسلطة الحوثيين، وسيمنحهم استحقاقات ضعف فرص نجاحها». ويرى الجرادي أن «التخلي عن المرجعيات الثلاث يمثل تحولاً كبيراً في موقف الشرعية، فهذه المرجعيات كانت الأساس القانوني والدبلوماسي الذي استندت إليه الحكومة المعترف بها دولياً، والتخلي عنها قد يُفسر بأنه تراجع كبير عن مواقف سابقة، مما يضعف موقف الشرعية في المفاوضات، ويقلل من قدرتها على التفاوض من موقع قوة، علاوة على ذلك، فإن التخلي عنها يوحي بأن الحرب التي دخلت عامها العاشر كانت عبثية، وأنها لم تكن ضرورية من الأساس». ويتابع أنه «في حال تم التخلي عن المرجعيات الثلاث، سيكون من الصعب على الحكومة الشرعية الاحتفاظ بشرعيتها السياسية والدولية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المرجعيات في بناء موقفها».

وجاءت هذه التطورات بعد إدلاء أعضاء عدة في الشرعية اليمنية والأحزاب السياسية اليمنية، بتصريحات عدة في أكثر من مناسبة عن غموض خريطة الطريق وعدم معرفة الشرعية بتفاصيلها. ونددت الأحزاب السياسية وفي بيان صادر عن فروعها بمحافظة تعز مطلع أغسطس/آب الماضي بما وصفته بالتكتم الشديد على خريطة الطريق التي يجري الحديث عنها، معتبرة ذلك التكتم «مصادرة لحق اليمنيين في تقرير مصيرهم السياسي والسيادي». وحذرت الأحزاب من أي مفاوضات لتكريس التقسيم للمؤسسات السيادية الوطنية، مؤكدة أهمية إعادة مسار المعركة الوطنية من أجل استعادة الدولة ومؤسساتها». وجاء ذلك في ظل استمرار الشرعية بتقديم التنازلات لجماعة الحوثيين، وآخرها التراجع عن القرارات الاقتصادية التي كانت قد أعلنت عنها في مايو/أيار الماضي.

بدوره، يعتبر الصحافي محمد الجرادي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «خريطة الطريق التي يجري الحديث عنها، لا تزال مبهمة بالنسبة لقيادات الشرعية والأحزاب السياسية، وكذلك لكل قوى المجتمع المناهضة للحوثي، مما يثير تساؤلات جدية حول مستوى الشفافية، وحقيقة العلاقة بين الشرعية والسعودية». ويضيف أن «هذا الغموض قد يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الثقة بين الأطراف اليمنية الرئيسية، مما يعد تنفيذاً لأي اتفاقيات مستقبلية ويضعف فرص نجاحها». ويرى الجرادي أن «التخلي عن المرجعيات الثلاث يمثل تحولاً كبيراً في موقف الشرعية، فهذه المرجعيات كانت الأساس القانوني والدبلوماسي الذي استندت إليه الحكومة المعترف بها دولياً، والتخلي عنها قد يُفسر بأنه تراجع كبير عن مواقف سابقة، مما يضعف موقف الشرعية في المفاوضات، ويقلل من قدرتها على التفاوض من موقع قوة، علاوة على ذلك، فإن التخلي عنها يوحي بأن الحرب التي دخلت عامها العاشر كانت عبثية، وأنها لم تكن ضرورية من الأساس». ويتابع أنه «في حال تم التخلي عن المرجعيات الثلاث، سيكون من الصعب على الحكومة الشرعية الاحتفاظ بشرعيتها السياسية والدولية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المرجعيات في بناء موقفها».

سعيد عقلان: أي تراجع عن المرجعيات سيعزز نفوذ الحوثيين

مسلحون حوثيون في صنعاء، 24 أغسطس 2024 (خالد عبدالله/رويترز)

مقابلة أجراها **عثمان لحياني**

يرفض رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية، المرشح عبد العالي حساني، القول إن الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة السبت المقبل محسومة، مدافعاً في حوار مع «العربي الجديد»، عن خيار خوض الاستحقاق

عبد العالي حساني

حساني: نواصل بإرادة الشعب وهو من سيختار الرئيس المقبل (مكتب عبد العالي حساني الإعلامي)

القول إن الانتخابات الجزائرية محسومة استخفاف بالشعب

قد نكون من يدعو الآخرين إلى المشاركة في الحكومة

تجاوب الجزائريين خلال الحملة الانتخابية يعكس تعطشهم للتغيير

■ مقارنة مع الظروف التي جرت فيها الحملة الانتخابية، كيف يمكن تقدير الحضور والتفاعل الشعبي. هل تعتقدون أنكم حققتم أهدافاً جيدة في حملة الانتخابات الجزائرية؟

الحملة الانتخابية التي قادتنا الى اغلب ولايات القطر، كانت في أجواء مفاجئة لنا من حيث الحضور والتفاعل والترحيب والاحتضان الشعبي، رغم أنها جاءت في عز الصيف والعطلة، وهذا يؤكد أولاً أن مشروعنا السياسي متجذر، إذ تمكنا من إيصال رسالتنا بكل وضوح إلى الجزائريين التواقين إلى الخطاب السياسي المسؤول، الذي يعطى حلولاً عملية للمشكلات والأزمات الدورية التي يعيشها المواطن في يومياته. وما يمكننا تأكيده اننا لمسنا وعياً متزايداً لدى الناخبين بأهمية الانتخابات الجزائرية خصوصاً في هذه الظروف الحساسة التي تنظم فيها، وتجاوب الجزائريين خلال هذه الحملة بحس تعطشهم للتغيير ولتصورات مختلفة للمشاكل، وللحلول أيضاً. وإذا كان من امر نعتقد أنه تحقق على نحو كبير، فهو أننا ساهمنا بكل قوة في إعادة الأمل إلى الجزائريين ودفع الإحباط، على الرغم من حالة التهريج السياسي التي رافقت الحملة من قبل بعض الأطراف، بهدف التشويش عليها وتشويه الفعل السياسي بخطاب رديء يتعامل مع أزمات البلاد باستخفاف.

■ خلال مسار الحملة الانتخابية ظهر لديكم قلق بشأن الانحياز الإعلامي لمرشح بعينه. هل تعتقدون أن ذلك كان يدافع عن السلطة أو طرفاً فيها أم بسبب إخفاق سلطة الانتخابات الجزائرية في السيطرة على الحالة الانتخابية؟

لسنا بصدد توجيه اتهام إلى طرف بعينه بشأن حالة الانحياز الإعلامي التي كانت واضحة، لكننا فضلنا بمسؤولية، أن نتعامل معها بمنطق قانوني بالاحتجاج الرسمي لدى سلطة تنظيم الانتخابات، وقد انصفتنا السلطة بإصدارها قراراً بإلزام القنوات العامة والخاصة، بالعدل وتكافؤ الفرص بين المرشحين الثلاثة، لكن بعض القنوات الخاصة لم تلتزم الحياد. في المقابل لم تتمكن سلطة تنظيم الانتخابات الجزائرية ولا سلطة ضبط السمعي البصري من ضبطها والتحكم في برامجها، وإلزامها باحترام القانون والضوابط.

■ هناك من تحدث عن أن هذه الانتخابات محسومة، وأنتم وصفتم هذه التصريحات بأنها «خطاب كراهية»، هل تعتقد أنها كانت موجهة ضدكم بالأساس؟

خطابات التيئيس والكراهية ترافق دوماً الانتخابات، إذ يستخدمها العاجزون عن التنافس بنزاهة من خلال عرض البرامج الكفيلة بحل المشكلات وتقديم البدائل النافعة للشعب. نحن ننتهج طريقاً آخر تماماً هو طريق النضال المستدام والتفاؤل وصناعة الأمل من أجل بناء حالة سياسية جديدة تدفع الخيار الديمقراطي إلى الأمام ولا تخضع أدوات الشعب في التغيير والإصرار على المطالبة بحقوقه الدستورية، فخطاب الفرصة وبعث الأمل واستقطاب النخب والشباب إلى الفعل السياسي بدلاً من الانفعالات التي تقود إلى الانسحابية ولا تحقق النطلعات العريضة للناخبين هو الطريق نحو التغيير. كما نعتقد أن خطاب «الانتخابات الجزائرية محسومة» بدل على ضعف المسوقين له، لأنهم يعلنون عن الاستسلام للواقع ولا يتدافعون معه من أجل تغييره وإصلاحه، وهو أيضاً استخفاف بصاحب الحق في الاختيار الذي هو الشعب الجزائري السيد، والذي بإمكانه عندما يتحرك أن يغير كل المعادلات وقد فعل ذلك في الحراك الشعبي العملاق. نحن نؤمن بإرادة الشعب التي هي جزء من إرادة الله، كما نعتقد أن الشعب هو السيد وهو من يختار الرئيس المقبل.

■ في الغالب ينظر من الخارج إلى أن مآلات الانتخابات الجزائرية ترتبط بخيارات المؤسسات الصلبة والجيش تحديداً، هل هذه النظرة قائمة أيضاً في هذه الانتخابات. وهل تعتقدون أنه يتوفر لها ضمانات كافية بشأن النزاهة؟

نحن ندعو باستمرار إلى تمدين النظام السياسي، والتوقف عن الممارسات التي كانت ترافق العملية الانتخابية دوماً، وفي مقدمتها الأفعال التي تشوه الانتخابات، سواء بالتزوير القبلي الذي يكون في الحملة الانتخابية من خلال الانحياز الإعلامي واستغلال وسائل الدولة وتوظيف الإدارة لصالح مرشح ما، أو التزوير البعدي من خلال توجيه الناخبين يوم التصويت أو التلاعب بالنتائج.

كما كانت لنا مواقف مسجلة وقوية للدفع نحو نزاهة العملية الانتخابية، إذ اقترحنا تعديل قانون الانتخابات الجزائرية وصلاحيات السلطة الوطنية للانتخابات، لتعزيز استقلاليتها الكاملة ورقمنة العملية الانتخابية.

■ يأخذ عليكم متابعون أنكم لم توجهوا النقد الكافي لحصيلة العهدة الأولى لمنافسكم الرئيس عبد المجيد تبون، هل كان ذلك خياراً سياسياً أو لاعتبارات أخرى؟

ندعو باستمرار إلى تمدين النظام السياسي في الجزائر

انصفتنا السلطة بإلزام القنوات بالعدل بين المرشحين

بالعكس تماماً فإن برنامجنا «فرصة»، كان واضحاً في تقييمه السياسات العمومية والبرامج الحكومية، وهو برنامج بني أساساً على تشخيص دقيق للواقع، وعلى استعراض إمكانيات الجزائر والتحديات التي تقف أمامها، والفرص التي أهدرت وكان بإمكانها أن تنقل الجزائر إلى وضع أفضل. وهذا ليس متعلقاً بالانتخابات فقط، بل قبل ذلك من خلال مواقف كتلتنا البرلمانية التي رافعت بقوة من أجل الإصلاح والتغيير، ولم تصادق على مخططات عمل الحكومة، ولا على قوانين المالية التي ناقشها البرلمان طيلة العهدة السابقة. كما كان خطابنا في هذه الحملة متميزاً بعرض برنامج للتغيير والإصلاح، ينتقد السياسات والبرامج ويقدم الحلول والبدائل، وهو الحالة التي نريد أن تكون عليها التنافسية السياسية بعيداً عن المناكفات والتهريج السياسي الذي أصبح الجمهور يستهجنه ويرفضه.

■ هل حصلت خلال فترة الحملة الانتخابية أية اتصالات بينكم أنتم المرشحين الثلاثة في هذه الرئاسيات؟

العلاقات بيننا مفتوحة وطبيعية، والضرورة التنافسية تقتضي الانشغال بمخاطبة الشعب وإقناعه ببرامج، والابتعاد عن المناكفة السياسية والشخصنة التي تختزل الخطاب السياسي، وتستغل من طرف المتربصين لصناعة واقع إعلامي غير حقيقي، يصنع فجوات بين المنافسين لا تنفع الشعب، بل قد تدفعه إلى العزوف الانتخابي الذي نعتبره أخطر معضلة على مصداقية الانتخابات الجزائرية في هذه المرحلة الحساسة. لذلك كان خيارنا الإبقاء على الحالة التنافسية في حدود الرأي والرأي الآخر، بما يشجع على التفاعل الديمقراطي الإيجابي النزيه، ويدفع باتجاه المشاركة القوية في الانتخابات مع توفير شروط التعبير الحر والشفاف.

■ في ما يخص خياركم المشاركة في الانتخابات الرئاسية، يطرح سؤال حول مستقبل العلاقة بين الحركة والسلطة، إذا عرضت عليكم المشاركة في الحكومة هل نتوقع أن يحدث تغير في موقفكم المعارض؟

نحن الآن في حالة تنافسية مفتوحة على كل الخيارات والاحتمالات، قد نكون نحن من يدعو غيره إلى المشاركة في الحكومة (بقصد الفوز بانتخابات الرئاسة) كما قد نُدعى إليها على السواء. على أي حال، في خضم هذه الانتخابات الجزائرية نعتقد أن مناقشة هذه المسألة على سبيل مواقف سابقة لأوانها، تتحكم فيها نتيجة العملية الانتخابية التي ستقيمها مؤسسات الحركة، بموضوعية ومسؤولية، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

■ هل تتوقعون إجراء انتخابات نيابية مسبقة أم تفضلون الحفاظ على استقرار المؤسسات إلى حين موعد الانتخابات؟

لقد كنا واضحين في برنامجنا الانتخابي، أنه في حالة انتخابنا لرئاسة الجمهورية، سنقوم بمبادرة إجراء تعديل دستوري جزئي توافقياً، بعد حوار مع كل الأطراف، يتبعه تعديل لبعض القوانين التي نعتقد أنها لم تعد كافية للإحاطة بالحالة السياسية وواقع المؤسسات وإدارة الشأن العام، بينها قانون الانتخابات، وقانون البلدية والولاية والتقسيم الإداري، مما يدفع بالضرورة باتجاه تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية على قاعدة قانونية جديدة.

■ من بين ما تؤاخذون عليه من قبل البعض، عدم الخوض بكثافة في مسألة الحريات، هل تعتقد أن هذه المؤاخذة موضوعية؟

أبدأ، المتتبع لخطابنا الانتخابي، سيلاحظ أننا ركزنا على محور الدفاع عن الحريات والحقوق، وكان ذلك جزءاً رئيسياً في برنامجنا وخطابنا طيلة الحملة الانتخابية. وقد تعهدنا مباشرة في حال انتخابنا بفتح هذا الملف بشكل استعجالي، لأنه يتعلق بالحقوق والحريات الفردية ودراسته حالة بحالة في ظل كفالة حق الدفاع والقضائي، والعمل على تحريره من التصفيات وتطبيق العدالة وإعادة الاعتبار للمظلومين. قلنا بكل وضوح أن العدل وحماية الحريات السياسية والمدنية مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا، ومواقفنا السابقة تؤكد ذلك.

حملة مسؤولة

اكد مرشح حركة مجتمع السلم للرئاسيات الجزائرية، عبد العالي حساني، من ولاية المسيلة، مساء اول من امس الاثنين، انه خاض حملة انتخابية مسؤولة لارساء معالم مشروع سياسي يخدم الجزائر والجزائريين، ويؤسس لاصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية». وشدّد حساني على «الاستثمار في الانسان والحفاظ على كرامته، من خلال تعزيز الحقوق والحريات واصلاح التعليم وترقية الخدمات الصحية والنقل، وتوفير مناصب الشغل وتحسيث القدرة الشرائية ودعم الاسعار".

فنزويلا

مذكرة توقيف مرشح المعارضة

أصدر القضاء الفنزويلي، مساء أول من أمس الاثنين، مذكرة توقيف بحق مرشح المعارضة للرئاسيات الفنزويلية، إدموندو غونزاليس اوروتيا، بسبب إصراره على أنه الفائز في الانتخابات التي جرت في 28 يوليو/تموز الماضي، والتي أعلنت السلطات فوز الرئيس نيكولاس مادورو فيها. وقالت النيابة العامة عبر شبكات التواصل الاجتماعي إن «المحكمة الابتدائية أصدرت أمراً بالقبض على إدموندو غونزاليس أوروتيا لارتكابه جرائم خطرة». وأضافت أن الاتهامات الموجهة إليه تشمل «اغتصاب» وظيفة عامة و«تزوير» وثيقة عامة والتحريض على العصيان، والتخريب، و«التآمر» مع الجريمة المنظمة ومولين «للإرهاب». وتجاهل غونزاليس أوروتيا ثلاثة استدعاءات للمثول أمام القضاء للتحقيق معه بهذه الشبهات، ما دفع مادورو إلى وصفه بأنه «جبان» و«يقود انقلاباً من مخبئه». وغونزاليس اوروتيا، السفير السابق البالغ 75 عاماً، يعيش في شبه سرية، ولم يظهر علناً منذ 30 يوليو الماضي. وكان النائب العام طارق وليام صعب، قد أعلن في وقت سابق فتح تحقيقات ضد غونزاليس وزعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو، بتهم اغتصاب السلطة والتحريض على الفتنة.

في سياق آخر، صادرت الولايات المتحدة طائرة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، مساء أول من أمس الاثنين، بدعوى أن شراءها كان انتهاكاً للعقوبات الأميركية. وذكرت شبكة «سي أن أن» الإخبارية الأميركية نقلاً عن مسؤولين أميركيين، أنّ الطائرة نُقلت إلى ولاية فلوريدا. من جهتها، ردت الحكومة الفنزويلية على إعلان الولايات المتحدة مصادرة الطائرة، متهمة واشنطن بتصعيد «العدوان» في أعقاب الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في فنزويلا. ووفق «سي أن أن»، فإن المصادرة، التي جرت في جمهورية الدومينيكان، حصلت بدعوى أن شراءها انتهك العقوبات الأميركية. ووصف المسؤولون الأميركيون الطائرة بأنها تعادل طائرة الرئاسة الأميركية. وقال أحد المسؤولين الأميركيين لشبكة «سي أن أن»: «هذا يوجه رسالة تصل إلى القمة. إن مصادرة طائرة رئيس دولة أجنبية أمر غير مسبوق في المسائل الجنائية. نحن نرسل رسالة واضحة هنا، مفادها أن لا أحد فوق القانون، ولا أحد فوق متناول العقوبات الأميركية». وقُدّر ثمن الطائرة بـ13 مليون دولار، وشاركت العديد من الوكالات الفيدرالية الأميركية في عملية الاستيلاء، بما في ذلك تحقيقات الأمن الداخلي، ووكلاء التجارة، ومكتب الصناعة والأمن، ووزارة العدل. وعمل المسؤولون الأميركيون من كثب مع جمهورية الدومينيكان، التي أخطرت فنزويلا بقرار المصادرة، وفقاً لأحد المسؤولين الأميركيين.

لطالما لاحقت الوكالات الفيدرالية، بما في ذلك وكالة تحقيقات الأمن الداخلي، الحكومة الفنزويلية بشأن مخاوف الفساد. على مدى السنوات الأخيرة، عطلت وكالة الأمن الداخلي عائدات أو موارد غير مشروعة للحكومة الفنزويلية بقيمة ملياري دولار، بما في ذلك الأحكام والمصادرة وتصفية الحسابات المصرفية، حسبما أفصح أحد المسؤولين الأميركيين لـ«سي أن أن». وفي مارس/آذار 2020، اتهمت وزارة العدل الأميركية مادورو، إلى جانب 14 مسؤولاً فنزويلياً حالياً وسابقاً، بالإرهاب المرتبط بالمخدرات والاتجار بالمخدرات والفساد. وقال المدعي العام آنذاك ويليام بار في ذلك الوقت: «لأكثر من 20 عاماً، تآمر مادورو وعدد من زملائه رفيعي المستوى مع فارك (القوات المسلحة الثورية الكولومبية)، ما تسبب بدخول أطنان من الكوكايين وتدمير المجتمعات الأميركية».

(العربي الجديد، قنا، فرانس برس)

أوكرانيا

من القصف الروسي لكييف، الأثنين (سيرغي شوزدافكوف/فرانس برس)

عشرات القتلى بقصف روسي

أدى القصف الروسي المكثف لأوكرانيا، أمس الثلاثاء، إلى مقتل العشرات في وسط البلاد. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إن 41 شخصاً على الأقل قُتلوا وأصيب أكثر من 180، عندما استهدفت روسيا معهداً عسكرياً في مدينة بولتافا بوسط أوكرانيا، في واحدة من الضربات الفردية التي خلفت أكبر عدد من القتلى خلال الحرب، التي بدأت في 24 فبراير/شباط 2022. وأضاف زيلينسكي في مقطع مصور أن القوات الروسية أطلقت صاروخين بالستيين، مما ألحق أضراراً بمبنى تابع لمعهد الاتصالات العسكري. وشدّد على أنه «سنحاسب الحثالة الروسية بالتأكيد على هذه الضربة».

وفي هجمات روسية أخرى وقعت ليل الاثنين، الثلاثاء، أعلن مسؤولون أوكرانيون أن شخصين، من بينهما طفل يبلغ من العمر ثماني سنوات، قُتلا في هجمات روسية على منطقة زابوريجيا في جنوب شرقي أوكرانيا، كما لقي شخص ثالث حتفه في هجوم صاروخي على مدينة دنيبرو بوسط البلاد. وأعلن حاكم منطقة دنيبروبيتروفسك، سيرغي ليسلاك، عبر منصة تليغرام، أمس الثلاثاء، أن القوات الروسية أطلقت في وقت متأخر من مساء الاثنين، صواريخ على مدينة دنيبرو مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين وإلحاق أضرار بمنازل في أحد الأحياء. وقالت السلطات المحلية في مدينة تشيرنيهيف في شمال البلاد إن الهجوم بطائرة مسيرة سبّب إصابة شخصين بإصابات طفيفة. وقال كلّ من فيتالي كيم حاكم منطقة ميكولايف، جنوبي أوكرانيا، وحاكم منطقة كييف رسلان كرافشينكو، إنه لم تقع إصابات في الهجوم الروسي في منطقتيهما. من جهتها، أفادت شركة السكك الحديدية الحكومية في أوكرانيا، أمس الثلاثاء، أن الهجوم الروسي استهدف بنى تحتية لها في منطقة سومي في شمال شرقي البلاد، وفي دنيبروبيتروفسك. بدورها، أعلنت القوات الجوية الأوكرانية، أمس الثلاثاء، أنها أسقطت 27 طائرة مسيرة من أصل 35 طائرة خلال الهجوم الروسي. من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الثلاثاء، أنها نشرت المزيد من أنظمة الدفاع الجوي في منطقة بيلغورود الروسية، المجاورة للحدود الأوكرانية. وجاءت الخطوة بفعل تزايد الاستهداف الأوكراني للمنطقة في الفترة الأخيرة، مع استمرار توغل القوات الأوكرانية في كورسك الروسية، الذي بدأ في 6 أغسطس/آب الماضي. في هذه الأثناء، حذّرت شركة روس اتوم النووية الروسية، من وقوع هجمات على محطة كورسك النووية.

من جانبه، أجرى رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل غروسي، محادثات مع كبار المسؤولين في أوكرانيا، أمس الثلاثاء، بشأن المخاوف الأمنية بشأن محطة زابوريجيا النووية الأوكرانية الخاضعة للسيطرة الروسية، مع ورود تقارير أخيرة عن هجمات بالقرب منها. في غضون ذلك، زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، منغوليا، أمس الثلاثاء، ملتقياً نظيره المنغولي أوخنا خيان خورليسوخ. ووقع الرئيسان على عدد من الاتفاقيات، خصوصاً النفطية منها. وانتقدت أوكرانيا منغوليا لعدم اعتقالها بوتين، بموجب مذكرة من المحكمة الجنائية الدولية معتبرة ذلك ضربة للعدالة. وتلزم مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في 17 مارس/آذار 2023، بحق بوتين، الدول الأعضاء في المحكمة وعددها 124 دولة، منها منغوليا، باعتقال الرئيس الروسي ونقله إلى لاهاي للمحاكمة إذا وطئت قدماه أراضيها. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأوكرانية هيورغي تيخي إن تقاعس منغوليا عن القيام بدورها في هذا الأمر كان «ضربة قوية للمحكمة الجنائية الدولية ونظام القانون الجنائي». وتتهم مذكرة الاعتقال بوتين بترحيل مئات الأطفال من أوكرانيا بصورة غير قانونية. ويرفض الكرملين هذا الاتهام ويقول إن له دوافع سياسية.

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس)

فوميو كيشيدا يزور سيول لعقد قمة وداعية

أعلن مكتب الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول أمس الثلاثاء، أن رئيس الوزراء الياباني المنتهية ولايته فوميو كيشيدا (الصورة)، سيصل الجمعة المقبل إلى كوريا الجنوبية للمشاركة في ما من المرجح أن تكون القمة الأخيرة بين الزعيمين. وستستمر زيارة كيشيدا لكوريا الجنوبية، يومين. وقال المتحدث باسم الحكومة اليابانية، يوشيماسا هاياشي، من جهته، أمس، إن اليابان وكوريا الجنوبية جاران مهمان لبعضهما البعض ويجب أن يعملا بوصفهما شريكين لمواجهة عدد كبير من المسائل الدولية»، فيما ذكر الإعلام الياباني أن كيشيدا أراد رؤية الرئيس الكوري الجنوبي لطمأنته بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين بعد مغادرته منصبه. وقال مكتبه، إن كيشيدا «مستبقاً استقالته، يسعى لزيارة كوريا الجنوبية لمناقشة الاتجاه الذي سيكون عليه مستقبل تطور العلاقات بين البلدين».

(أسوشييتد برس)

إيران: الإعدام لعضو بالباسيج قتل مواطناً خلال احتجاجات 2022

أيّدت المحكمة العليا في إيران، أمس الثلاثاء، حكم الإعدام الصادر على أحد أعضاء قوات الباسيج، التابعة إلى الحرس الثوري، والذي اقتحم منزلاً خلال احتجاجات عام 2022 على وفاة المواطنة مهسا أميني بعد اعتقالها من قبل شرطة الآداب، وقتل رجلاً يبلغ من العمر 60 عاماً. وأعدمت إيران العديد من المتظاهرين الذين اعتقلوا ضمن حملة القمع التي واجهت الاحتجاجات، واتهموا بقتل عناصر من قوات الأمن، وذلك بعد محاكمات انتقدها ناشطون في الخارج. وقال المحامي بايام ديرفشان، الذي يمثل أحد المحتجين المعتقلين، إن المحكمة العليا توصلت إلى قرارها الذي أصدرته في 26 أغسطس/آب الماضي، بشأن مقتل بائع سجاد في مدينة كرج على يد عضو مدان من الباسيج، كان يبحث مع آخرين عن متظاهرين، وبينهم نجل البائع. كما قضت المحكمة بسجن عضوين آخرين في الحرس الإيراني.

(أسوشييتد برس)

نيوزيلندا: الصين مصدر قلق استخباراتي

قالت نيوزيلندا أمس الثلاثاء، إن «الصين تظل مصدر قلق استخباراتي معقد» في أراضيها، إضافة إلى دول أخرى تقوم بأنشطة خبيثة في البلاد. وقال جهاز الاستخبارات النيوزيلندي في تقرير سنوي يتناول التهديدات التي تواجه البلاد، إن «مجموعة صغيرة من الدول الأجنبية غير الليبرالية تتورط في تدخلات خارجية تستهدف نيوزيلندا سعياً لتعزيز مصالحها في الخارج»، مشيراً إلى أنه قد يكون من الصعب التوصل إلى صلات قاطعة بين نشاط التدخل والدولة الأجنبية. وأضاف أن «نيوزيلندا ليست وحدها في مواجهة تهديد التدخل الأجنبي، فهو تحد تواجهه البلدان على مستوى العالم، بما في ذلك في منطقتنا، حيث تحاول الدول غير الليبرالية الاستفادة من حجم أو انفتاح الدول الأخرى». وردت متحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية أمس، بأن الصين «تعمل باستمرار على تطوير علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

(رويترز)

سيرة

رجل التنظيم الذي قفز إلى الواجهة

قفز عبد العالي حساني، المرشح للرئاسيات الجزائرية، إلى الواجهة بعد عقود من البقاء في خلفية المشهد، وذلك تماماً لمسيرة حافلة

عمل حساني مهندساً في ولاية المسيلة لمدة 12 عاماً

شغل حساني منصب نائب رئيس البرلمان في عام 2007

كسر المرشح للانتخابات الرئاسية الجزائرية، المقررة في السابع من سبتمبر/ أيلول الحالي، رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، قاعدتين على الأقل بترشحه لهذا المنصب، هما خروج رجل التنظيم إلى صدارة المشهد، بينما لم يلبق بهذا النوع العمل بعيداً عن الضوء، وقاعدة التناسب، إذ اختار بنفسه وحكمت عليه الأقدار السياسية مناضلاً سرياً حالي، لأنه في لحظة ما كان يبدو هذا الرجل البالغ الهدوء أبعد ما يكون عن المناكفة السياسية. ولد عبد العالي حساني في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1966 في منطقة مقرة بولاية المسيلة، وسط البلاد، وسط أسرة ثورية متغلغلة في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين، وادى بعض أفراد عائلته، مثل جده ووالده، أدواراً مهمة في الكفاح الثوري الجزائري ضد فرنسا قبل الاستقلال في عام 1962. انتسب عبد العالي حساني في مرحلة الفتوة إلى الحركة الكشفية، التي كانت أبرز مدارس التنشئة السياسية والمدنية في الجزائر في سنوات الثمانينيات، وفي جامعة المسيلة درس الهندسة المدنية قبل الانخراط في الحركة الطلابية، وفي الدعوة والعمل السياسي. وبين عامي 1987 و1992، وهي فترة شهدت فيها الجامعة غلياناً سياسياً تزامن مع أفول التيار اليساري وانتفاضة الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 1988، وما أعقبها من تحولات سياسية ودخول البلاد عهد التعددية الحزبية واشتداد الصراعات السياسية في الشارع كما في الجامعة، مع بروز التيار الطلابية ومسألة التعريب. لكن عبد العالي حساني كان قد وجد في التيار الوسطي المعتدل (إخوان الجزائر)، بقيادة الراحل الشيخ محفوظ نحناح، اتجاهاً مناسباً لقناعاته السياسية التي تشكلت في تلك الفترة الساخنة، مستفيداً من الخلفية الدينية لوالده الذي كان مفتياً في منطقته.

في عام 1992، تخرّج عبد العالي حساني بشهادة مهندس دولة من الجامعة، والتحق بالعمل مهندساً لدى مديرية الأشغال العمومية بولاية المسيلة لمدة 12 عاماً. وفي الأثناء كان يصدر التدرج في الهياكل التنظيمية لحركة مجتمع السلم (كانت تسمى حركة المجتمع الإسلامي قبل 1996). في الانتخابات المحلية التي جرت في نهاية عام 2002، أصبح عبد العالي حساني عضواً في المجلس الشعبي الولائي (برلمان محلي)، حتى عام 2007. لكنه خسر في انتخابات مجلس الأمة عام 2006 (تجرى فقط بين أعضاء المجالس المحلية)، ثم نجح بعد أقل من سنة في الانتخابات النيابية عام 2007 بالفوز بمقعد في البرلمان، حيث شغل منصب نائب رئيس البرلمان. شكّل عام 2013 منعطفاً سياسياً مهماً بالنسبة لحركة مجتمع السلم، التي قطعت مع خط المشاركة والتحالف مع السلطة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة نحو خط المعارضة بقيادة عبد الرزاق مقري، ابن المنطقة نفسها المتحدر منها حساني. قد يكون لهذا العامل الجغرافي والحركي الذي يجمع بين الرجلين دور في اختيار مقري كرجل التنظيم الداخلي للحركة، فأصبح عبد العالي حساني مسؤول التنظيم والهياكل في الحركة لعقد كامل، في الغالب إن اختيار مسؤول التنظيم خصوصاً بالنسبة للأحزاب الإسلامية مرتبط بتوفر مواصفات خاصة في «رجل التنظيم»، لجهة الرزانة والهندسة الصامتة والتفكير بصوت منخفض، وكتمان أسرار التنظيم وارتباطاته في بعده السياسي أو الحركي والمالي.

ومع أن حركة مجتمع السلم كانت قد خرجت من الشكل النمطي للأحزاب الإسلامية التي يستحكم فيها الشيخ والزعيم، وتحولت إلى حزب قائم على المؤسسات وهياكل عاملة بقدر من الاستقلالية والتخصص الوظيفي، إلا أن «رجل التنظيم» ظل على قدر من الأهمية المركزية في إدارة الشأن الحزبي وتحريك الخيوط الداخلية في أكبر الاستحقاقات التي تكون فيها الحركة معنية بخوضها. وفي الغالب فإن رجل التنظيم يبقى خارج دائرة الضوء، لكن عبد العالي حساني كسر هذه القاعدة، سواء برغبة منه أو بدفع من الجناح الذي كان يسيطر على حركة مجتمع السلم، ليترشح في المؤتمر الثامن للحركة في مارس/ آذار 2023 لرئاسة الحركة وينجح بالأغلبية، فيما تعتقد بعض القيادات المنافسة له أن موقعه كمسؤول للتنظيم ساعده على ترتيب ذلك. كان واضحاً بالنسبة للمتابعين للشأن السياسي والحزبي في الجزائر أنه سيكون صعباً على عبد العالي حساني بحكم أنه لم يكن وجهاً بارزاً وارتباطاته في بعده السياسي والإعلامي، القيام على تركة ثقيلة لأكبر الأحزاب الإسلامية والحفاظ على موقعه السياسي. وتعززت هذه المخاوف أكثر مع إعلان حركة مجتمع السلم في مايو/ أيار الماضي، ترشيح عبد العالي حساني للانتخابات الرئاسية، وبكل الحسابات عن ذلك مغامرة قد تقود الحركة إلى صدمة انتخابية. لكن أداء عبد العالي حساني ضمن مجريات الحملة الانتخابية كان مفاجئاً على صعيد الحضور السياسي والإعلامي، من خلال تجاوز وتحييد الخطاب الصدامي وتبني خطاب معارض على قدر من الاتزان واحترام الأخلاقية السياسية يضع في أولوياته الأساسية، أكثر من توصيف المشكلات نفسها، طرح وهندسة حلول لمشكلات التنمية ومعضلات الجزائر.

وخلال تجمع انتخابي شعبي في مدينة تلمسان، غربي الجزائر، في 24 أغسطس/ آب الماضي، أوضح حساني أنه وحزبه «يتعرضان لحملة مغرضة من بعض السياسيين ووسائل الإعلام، رغم أنهم لم يتولّيا الحكم بعد». وأضاف: «نحن لسنا خصوماً ولا أعداء لأحد، بل نحن منافسون ببرامج وأفكار. نخوض حملة انتخابية بالأخلاق والسياسة، وندعو لوقف الحملات التي تهدف إلى تشويه صورة المرشحين وزرع الفتنة بين الجزائريين». وأشار حساني إلى تصريحات حادة صدرت عن بعض قادة الأحزاب المؤيدة للرئيس المرشح عبد المجيد تبون، إذ وصف رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، المرشحين المنافسين، حساني ويوسف أوشيش، بأنهما يتنافسان على المرتبة الثانية، بينما اعتبرتهما وسائل الإعلام مجرد «أرنبين» في السباق الرئاسي.

وفي 5 أغسطس الماضي، قال حساني خلال لقاء في مدينة البليدة قرب العاصمة الجزائرية: «كل المرشحين الثلاثة هم أبناء الجزائر، وكلهم وطنيون، ومع ذلك ما زال هناك من يحاول من بعض المسؤولين في الإدارة، ومن يسيّرون العملية الانتخابية، ليس كلهم، ممارسة الضغوط والتحيز، ويقومون بالتمييز بين الجزائريين».

عشان...

يتوجه الناخبون في الأردن إلى صناديق الاقتراع في 10 سبتمبر/أيلول الحالي للمشاركة في اختيار أعضاء البرلمان الذي يحمل الرقم 20 في تاريخ المملكة، وذلك وفق قانون جديد أقرّ بعض التعديلات على نظام الترشح والاقتراع، بما سيشهد مشاركة أكبر للأحزاب وعدداً أكبر من المقاعد

مشاركة أوسع للأحزاب وعدد أكبر من المقاعد

9 أسئلة وأجوبة عن انتخابات البرلمان الأردني

- **يعتمد القانون الجديد النظام النسبي المغلق للقوائم الحزبية، والنسبي المفتوح للقوائم المحلية، علماً أن 36 حزباً ستخوض السباق**
- **المغتربون الأردنيون لا يحق لهم الاقتراع وإن أتموا شرط السن، على الرغم من وجود أسمائهم في كشوفات الناخبين**

عمّان ـ **أنور الزيادات**

يستعد الأردن لإجراء انتخابات جديدة لاختيار أعضاء مجلس النواب (البرلمان)، مقررة في 10 سبتمبر/أيلول الحالي، وفق قانون انتخابي جديد يطبق للمرة الأولى. وتأتي انتخابات مجلس النواب الأردني المرتقبة عقب إصدار العاهل الأردني عبد الله الثاني مرسوماً ملكياً يقضي بإجراء انتخابات لاختيار مجلس نواب جديد، مع انقضاء مدة المجلس الحالي، وهي 4 سنوات منذ انتخابه في 2020. وبحسب الدستور الأردني، تُجرى انتخابات مجلس النواب الأردني خلال الأشهر الأربعة التي تسبق انتهاء عمر المجلس. وستُجرى الانتخابات وفق قانون جديد تم إقراره في يناير/كانون الثاني 2022، ونصّ على رفع عدد مقاعد مجلس النواب من 130 إلى 138.

ستجرى انتخابات مجلس النواب الأردني بموجب قانون الانتخاب الجديد رقم 4 لسنة 2022، وخصّص فيه 41 مقعداً للتنافس الحزبي للمرة الأولى، من بين 138 مقعداً للبرلمان العشرين. وبحسب القانون ستتدرج زيادة المقاعد الحزبية في البرلمان ابتداء من 30% في المجلس النيابي المقبل، وصولاً إلى نسبة 65% خلال السنوات العشر المقبلة. وأعاد مشروع قانون الانتخاب رسم الدوائر ضمن دائرتين: محلية وعامة، يخصص لهما 138 مقعداً، منها 97 للمحلية، موزعة على 18 دائرة انتخابية، و41 مقعداً للقائمة العامة مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية. وأعطى القانون كل ناخب صوتين، وفقاً لنظام انتخابي مختلط، يعتمد النظام النسبي المغلق للقوائم الحزبية، والنظام النسبي المفتوح للقوائم المحلية، بحيث لا يمكن للناخب على القوائم العامة تغيير ترتيب المرشحين الذي يجري اعتماده من الحزب، بينما يتمكن الناخب في الدوائر المحلية من الاقتراع للأفراد المرشحين. وخفّض القانون عمر المرشح من 30 إلى 25 عاماً.

متى عادت الحياة البرلمانية في الأردن؟

انطلقت يوم 16 إبريل/نيسان 1989 الشرارة الأولى لهبّة أكبر احتجاجات شعبية في الأردن، والتي كانت نقطة الانطلاق للتحول نحو الديمقراطية وعودة مجلس النواب من جديد، عندما أعلنت حكومة زياد الرفاعي زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، ما أدى إلى احتقان الشارع الأردني، لتتفجر انتفاضة عارمة. ونتيجة لذلك، تم إجراء انتخابات مجلس النواب الأردني الحادي عشر في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1989 وفقاً لنظام القائمة المفتوحة التي قرّرها القانون رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته، حيث كان يحق للناخب اختيار عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد النيابية المخصصة لدائرته الانتخابية. غير أن هذا المجلس لم يكمل مدته الدستورية أيضاً، إذ تمّ حلّه في عام 1993. وأجريت انتخابات المجلس الثاني عشر في 8 نوفمبر 1993، وصدرت الإرادة الملكية بحلّه في الأول من سبتمبر/أيلول 1997. وبلغ عدد أعضاء المجلس حينها 80، وضمّ توجان فيصل لتكون بذلك أول امرأة تدخل مجلس النواب الأردني. ثم أجريت الانتخابات في 4 نوفمبر 1997، وامتد عمر المجلس الثالث عشر 4 سنوات، وشهد انتقال السلطة إلى الملك عبد الله الثاني في 7 فبراير/شباط عام 1999 يوم وفاة والده الملك حسين بن طلال. وأجريت انتخابات مجلس النواب الأردني الرابع عشر في 17 يونيو/حزيران 2003، لمدة 4 سنوات. وبلغ عدد أعضاء المجلس 110. وأجريت انتخابات المجلس الخامس عشر في 20 نوفمبر 2007. وامتد عمره سنتين، إذ تمّ حلّه في 24 نوفمبر 2009. وبعد ذلك أجريت انتخابات المجلس السادس عشر بتاريخ 9 نوفمبر 2010، وتم حلّه في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012، استجابةً للربيع العربي، ومشروع الإصلاح الذي بدأ بالتعديلات الدستورية وقانوني الأحزاب والانتخابات. وأجريت انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر، الذي بلغ عدد أعضائه 150، في 23 يناير 2013، وأجريت انتخابات المجلس الثامن عشر بتاريخ 20 سبتمبر 2016، وتمّ انتخاب المجلس التاسع عشر في 10 نوفمبر 2020.

خريطة عامة

بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 4 لسنة 2022، جرى تقسيم المملكة إلى 18 دائرة انتخابية محلية ودائرة انتخابية عامة، يخصص لها جميعاً 138 مقعداً، بواقع 97 للدوائر المحلية، و41 للدائرة العامة، بحيث تقسم العاصمة عمّان إلى ثلاث دوائر انتخابية محلية، ومحافظة إربد إلى دائرتين محليتين، فيما تخصص لبقية المحافظات دائرة محلية واحدة. كما تخصص ثلاث دوائر لبدو الشمال والوسط والجنوب، ولكل منها ثلاثة مقاعد. ونصّ القانون كذلك على أن يخصص للمرأة مقعد واحد في كل دائرة انتخابية محلية بإجمالي 18 مقعداً، بالإضافة إلى مقعدين للشركس والشيشان في محافظتي العاصمة عمّان والزرقاء، وسبعة مقاعد للمسيحيين بواقع مقعد واحد في كل من محافظات العاصمة وإربد والبلقاء والكرك والزرقاء ومأدبا وعجلون. كما نصّ القانون على أن تتضمن القوائم الحزبية التي تترشح لمقاعد الدائرة الانتخابية العامة، وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل وكذلك ضمن المرشحين الثلاثة التالين، ووجود شاب أو شابة يقل عمره أو عمرها عن 35 عاماً ضمن أول خمسة مرشحين. ويخصص ضمن الدائرة الانتخابية العامة كذلك مقعدان للمسيحيين كحد أدنى ومقعد واحد للشركس والشيشان كحد أدنى.

من الانتخابات النيابية في عمّان، 2020 (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

ما هو عمر مجلس النواب؟

بحسب الدستور الأردني، يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرّياً ومباشراً، ومدة ولاية مجلس النواب أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية وللملك أن يمدّد مدة المجلس بإرادة ملكية لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين. ويجب إجراء انتخابات مجلس النواب الأردني خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس. فإذا لم يكن الانتخاب قد تمّ عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر لسبب من الأسباب، يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. ويُشترط في عضو مجلس النواب أن يكون قد أتم 25 سنة من عمره وأن تتوافر فيه شروط الترشح المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

كم أعداد المرشحين؟

أعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات في 26 أغسطس/آب الماضي، انتهاء فترة تقديم طلبات الانسحاب للمرشحين ضمن القوائم المحلية المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2024. وأفادت الهيئة أن عدد القوائم المحلية النهائية المرشحة بلغ 172، بعد انسحاب المرشحين في قائمتين، مبينةً أن العدد الإجمالي للمرشحين داخل هذه القوائم بلغ 937، بينهم 747 مرشحاً من الذكور و190 مرشحة من الإناث. وبلغ عدد القوائم والتحالفات الحزبية التي تقدمت بطلبات الترشح في الدائرة العامة 25، ضمت 697 مرشحاً ومرشحة، تمثل مشاركة 36 حزباً من أصل 38 مسجلاً وفقاً لقاعدة البيانات لدى سجل الأحزاب في الهيئة. ومن بين هذه القوائم، تقدمت 5 تحالفات ضمت 16 حزباً بطلبات الترشح.

كم أعداد الناخبين؟

بلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين 5،115،219 ناخباً، منهم 2،425،293 من الذكور، بنسبة بلغت 47,4%، و2،689،926 من الإناث، بنسبة بلغت 52,5 %. وأشارت الهيئة إلى أن عدد الناخبين الذين ينتخبون للمرة الأولى بلغ 590،794 ناخباً، بنسبة 11,54%. وبحسب اللجنة المستقلة للانتخابات، فإن الفئة العمرية أقل من 25 سنة بلغت 1،119،832 ناخباً، بما يشكل نسبة 21,89% من إجمالي الناخبين. ويبلغ عدد سكّان العاصمة عمّان 4 ملايين و834 ألف و500 نسمة، بحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2023، يُشكلون 42% من إجمالي سكان المملكة، البالغ 11 مليوناً و516 ألف نسمة. وتم تقسيمها إلى ثلاث دوائر، خُصص لها 20 مقعداً، بينها 3 لكوتا المرأة، ومقعد مسيحي، ومثله للشركس والشيشان، أي ما نسبته 20,6% من عدد المقاعد المُخصصة للدوائر الانتخابية المحلية. وخصّص لـ«أولى إربد»، التي يبلغ عدد ناخبيها 569335، 8 مقاعد، بينها مقعد لكوتا المرأة. وتضم هذه الدائرة قصبة إربد، الوسطية، بني كنانة، الرمثا، في حين يبلغ عدد ناخبي «ثانية إربد» 324775 خُصّصت لها 7 مقاعد، من بينها واحد لكوتا المرأة، ومثله للمسيحيين. وتضم هذه الدائرة مناطق بني عبيد، المزار الشمالي، الطيبة، الأغوار الشمالية، والكورة.

ما هي التيارات السياسية المشاركة؟

عدد الأحزاب المسجلة رسمياً في الهيئة المستقلة للانتخاب 38، أعلن 36 منها خوضها انتخابات مجلس النواب الأردني. وهذه الأحزاب ستتنافس من خلال 25 قائمة انتخابية، 20 حزباً بقوائم منفردة و5 تحالفات تضم 16 حزباً. ويغلب على الأحزاب الأردنية طابعها الوسطي القريب من توجهات الحكومات المتعاقبة من حيث الأيديولوجيا السياسية والاختلاف بينها حول آلية تطبيق البرامج والأولويات، وهي حزب الميثاق (40 مرشحاً)، وإرادة (40 مرشحاً)، والاتحاد الوطني (38 مرشحاً)، وقائمة البناء الوطني (20 مرشحاً)، وحزب البناء والعمل (16 مرشحاً)، وقائمة تحالف حزب نماء والعمل (39 مرشحاً)، وحزب التنمية الوطني (20 مرشحاً)، وقائمة التحالف القومي الديمقراطي الأردني (40 مرشحاً)، وتضم أحزاب الشعلة الأردني والحركة القومية والغد الأردني والقدوة الأردني ومساواة الأردني والشباب الأردني، وقائمة الحزب الوطني الإسلامي (36 مرشحاً)، والنهج الجديد (24) وحزب تقدم (40)، والأرض المُباركة (30)، وحزب العدالة والإصلاح (25)، وتحالف الوحدويون والوطني الدستوري (24)، وعزم (32)، ورؤية (24)، والوفاء الوطني (17 مرشحاً)، والشورى الأردني (19)، والنهضة والعمال الديمقراطي (12 مرشحاً). وهناك تحالف بصبغة مختلفة هو تحالف التيار الديمقراطي (28 مرشحاً) وهو تحالف ديمقراطي مدني، ويضم حزبي الديمقراطي الاجتماعي الأردني والمدني الديمقراطي، فيما هناك أحزاب هي أقرب للمعارضة مثل العمال (22 مرشحاً)، وقائمة حزب المستقبل والحياة (17 مرشحاً)، وقائمة «طريقنا - الحزب الشيوعي الأردني» (19)، وتحالف قائمة «النهوض» (24 مرشحاً) وتضم البعث الاشتراكي، وحشد، وحصاد، وهو تحالف قومي يساري، وقائمة جبهة العمل الإسلامي (38 مرشحاً) وهو الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وهو أكبر الأحزاب المعارضة في البلاد.

نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب عبر موقعها الإلكتروني تفاصيل مراكز الاقتراع والفرز للانتخابات النيابية 2024، والتي تشمل 18 دائرة انتخابية. وبيّنت أن إجمالي عدد مراكز الاقتراع والفرز بلغ 1649 مركزاً، حيث ستتوزع فيها 5843 صندوق اقتراع وفرز. وبحسب القانون، فإن كل أردني لم يتّم 18 سنة من عمره لا يحق له الانتخاب، كما أن الأردنيين المغتربين لا يحق لهم المشاركة في الاقتراع وإن أتموا شرط السن للاقتراع على الرغم من وجود أسمائهم في كشوفات الناخبين.

ما هي العتبة التي تُطبّق للمرة الأولى؟

يعرّف مصطلح العتبة الانتخابية أو نسبة الحسم، بأنه الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل الحزب أو القائمة من عدد المقترعين في الانتخابات، ليكون له حق المشاركة في الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في البرلمان. وتستخدم فكرة العتبة الانتخابية للمرة الأولى في الأردن في انتخابات 2024، حيث تم إقرارها ضمن قانون الانتخاب عام 2022، ولم تستخدم قبل ذلك. وحدّد القانون نسبة الحسم بـ7% من أصوات المقترعين في القائمة المحلية، و2,5% للقائمة الحزبية. ولا يعني حصول القائمة على نسبة الحسم، الفوز في انتخابات مجلس النواب الأردني، بل هي فقط تؤهل الحاصل عليها لدخول التنافس على مقاعد البرلمان. وفي حال لم تحقق أي ثلاث قوائم العتبة، تخفض نسبة الحسم بمقدار 1% على التوالي، حتى يصل عدد القوائم الحزبية الفائزة إلى ثلاث قوائم في الدوائر التي فيها ثلاثة مقاعد تنافس بحد أدنى، ومقعدان في الدوائر التي فيها مقعدا تنافس.

مقاعد المحافظات في الدائرة الواحدة

ما عدا عمّان وإربد، اعتبرت كل المُحافظات في الأردن، دائرة انتخابية واحدة. فمُحافظة الزرقاء، خُصصت لها 10 مقاعد. وخُصصت لمُحافظة المفرق، 4 مقاعد، ولمُحافظتي الكرك والبلقاء، 8 مقاعد، لكل واحدة. أما مُحافظة جرش، فقد خصّصت لها 4 مقاعد، ومادبا 4، والعقبة وعجلون ومعان والطفيلة 3 مقاعد لكل واحدة. وفي ما يتعلق بدوائر البدو، الشمال والوسط والجنوب، فقد خُصّصت لكل دائرة منها، 3 مقاعد.

النساء والشباب وشرط السنّ

يشترط قانون الانتخابات في الأردن وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل على القائمة العامة (الحزبية)، وكذلك ضمن المرشحين الثلاثة التالين، إضافة إلى وجود شاب أو شابة (35 سنة فما دون) ضمن أول خمسة مرشحين، فضلاً عن شمول القائمة عدداً من المرشحين موزعين على نصف الدوائر الانتخابية المحلية كحد أدنى، وألا يزيد عدد المرشحين على عدد المقاعد المخصصة، وهي 41.

حلّ المجلس وشروط الدورة العادية

إذا حلّ مجلس النواب الأردني، فيجب إجراء انتخابات عامة، بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بـ4 أشهر على الأكثر. وتعتبر هذه الدورة كالعادية، وإذا لم تتم عملية الانتخابات عند انتهاء الأشهر الأربعة، يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب مجلس جديد. ولا يجوز أن تتجاوز هذه الدورة غير العادية في أي حال يوم 30 سبتمبر.